

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

République Algérienne Démocratique et Populaire  
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique  
Université 20 Août 1955 –SKIKDA



Faculté des sciences économiques

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية

et commerciales et sciences des gestions

و علوم التسيير

Département des sciences économiques

قسم : العلوم الاقتصادية

## تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 1970-2015 )

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

تحت إشراف الأستاذ :

إعداد الطالبة :

- بوالكور نورالدين

- خلفه سارة

لجنة المناقشة

إسم و لقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د- بوالشعور شريفة	رئيسا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
د- بوالكور نورالدين	مشرفا	أستاذ محاضر -أ-	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
أ-ساعد عيسوس عبد العزيز	مناقشا	أستاذ مساعد -أ-	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2017/2016

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي و التضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2015) في الأجلين القصير و الطويل، من أجل ذلك تم استخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ و سببية جرانجر.

و قد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي و الرقم القياسي لأسعار المستهلك على علاقة تكاملية مشتركة، و أن هناك علاقة سببية قصيرة و طويلة الأجل تتجه من الإنفاق الحكومي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي ب: 1% يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك ب: 0.15%، أي أن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الحكومي، التضخم، التكامل المشترك، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، العلاقة السببية.

## Abstract:

This study aims to causal relationship between government spending analysis and inflation, expressed as a index of consumer prices in Algeria during the period (1970 - 2015) in the short term and the long, for it was the use of standard methods of modern test stability of the strings time and joint integration, model error and correct causal Granger.

The study found that government spending and the index of consumer prices on a common complementary relationship, and that there is a causal relationship of short and long-term trending of government spending to the index of consumer prices, where that increased government spending at 1%, increase the index of consumer prices at 0.15%, which means that an increase in government spending leads to a rise in inflation rates in Algeria during the study period.

**Key words:** Government spending, inflation, co-integration, the index of consumer prices, Causality.

# شكر و عرفان

قال عز وجل « وقل الحمد لله » الإسراء 111.

وقال أيضا « وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم » إبراهيم 07

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

وأتوجه باسمي عبارات العرفان والتقدير إلى والدي العزيزين اللذين تعبوا كثيرا لأجل راحتي وتعليمي.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذ المشرف " **بوالكور نور الدين** " وعلى كل ما قدمه لي من معلومات وتوجيهات قيمة ليتم انجاز البحث.

وجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل.

# الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن ومن أهدتني من روحها قبسا إلى من جد واجتهد وأضاء  
دربي وهجا.

إلى من أرفع بهما رأسي وتسجد لهما كلماتي إلى رمز عفتي و كبريائي إلى من أحتمي  
بظلالهما إلى من علماني أن الحياة كفاح ووراء كل تعب نجاح أنتما اللذان رسمتنا طريق  
علمي مما لا يصح لأحد أن يتجاوزه..... إليكما يا تاجا رأسي وعنوان نجاحي ويا  
سندي في الحياة معكما أكون أنا وبدونكما أكون مثل أي شيء..... إلى الأب العزيز  
والصدر الحنون أُمي حفظهما الله و أطال في عمريهما وجمعني وإياهما في جناته انه ولي  
ذلك والقادر عليه.

إلى من جمعتني بهم ظلمة الرحم.... إلى من يعيش في ظل وجودهم أُملي .... إلى من  
تقاسموا معي حلو الحياة ومرها.... إلى سند ظهري أخي الوحيد زين الدين إلى منبع الحب  
والحنان والبراءة أخواتي أميرة وجمانة.

إلى زوجي وشريك حياتي عبد الغفور.

إلى من رافقتني دعواته في كل خطوة خطوتها جدي صالح رحمه الله.

إلى الروح الطاهر والبريئة ..... صديقتي وأختي وقريبتني " بوقادوم رميساء " .

إلى زميلتي في المشوار الدراسي " مزدور خولة "

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا العمل.

سارة

الصفحة	الموضوع
I	المخلص
II	الشكر
III	الاهداء
IV	فهرس
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة
22-01	<b>الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للإنفاق الحكومي و آثاره الاقتصادية</b>
02	تمهيد
02	المبحث الأول: دراسة نظرية للإنفاق الحكومي
02	المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي
07	المطلب الثاني: محددات الإنفاق الحكومي وتقسيماته
13	المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي
13	المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي
15	المطلب الثاني: أسباب تزايد الأنفاق الحكومي
18	المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي
18	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي
21	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي
22	خاتمة الفصل
51-23	<b>الفصل الثاني: دراسة تحليلية لظاهرة التضخم</b>
24	تمهيد
25	المبحث الأول: مفهوم التضخم، قياسه وأنواعه
25	المطلب الأول: مفهوم التضخم
27	المطلب الثاني: قياس التضخم وأنواعه
32	المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
35	

36	المبحث الثاني: أسباب التضخم وطرق علاجه.....
36	المطلب الأول: أسباب التضخم.....
39	المطلب الثاني: آثار التضخم.....
41	المطلب الثالث: سياسات معالجة التضخم.....
47	المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي.....
47	المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم.....
48	المطلب الثاني: آثار الإنفاق الحكومي عل التضخم.....
51	خاتمة الفصل.....
85-52	<b>الفصل الثالث: تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2015</b>
	<b>2015</b>
53	تمهيد.....
54	المبحث الأول: واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر.....
54	المطلب الأول: تصنيف النفقات العامة وتبويبها في الجزائر.....
58	المطلب الثاني: تقديم وتحليل المعطيات الخاصة بالنفقات العامة خلال الفترة 1970-2015.....
64	المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر.....
64	المطلب الأول: سياسة استهداف التضخم في الجزائر.....
71	المطلب الثاني: تقديم وتحليل المعطيات الخاصة بالتضخم خلال الفترة 1970-2015.....
75	المبحث الثالث: صياغة ووصف نموذج الدراسة.....
75	المطلب الأول: وصف النموذج القياسي للدراسة.....
78	المطلب الثاني: التعريفات الإجرائية بمتغيرات الدراسة.....
81	المطلب الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة.....
85	خاتمة الفصل.....
87	خاتمة.....
	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ( 1970 - 2015 )	58
02	تطور معدل التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة ( 1970 - 2015 )	72
03	بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة ( 1970 - 2015 )	79
04	نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي-فولر ( ADF )	81
05	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ: VAR	82
06	نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن	82
07	نتائج نموذج تصحيح الخطأ	83
08	نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية	84

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
07	العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي	01
09	التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة	02
38	تفسير التضخم بالطلب	03
49	سياسة الإنفاق الحكومي الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية	04
50	تأثير الدعم السلعي على توازن السوق	05
57	تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول والموارد	06
59	تطور حجم الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1970 - 2015)	07
60	تطور حجم نفقات التسيير ونفقات التجهيز للفترة (1970 - 2015)	08
73	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1970 - 2015)	09
74	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر	10

مقدمة

تعاني العديد من الدول من المشكلات الاقتصادية التي تؤرق حياة الشعوب والمجتمعات، مما جعلها أولوية في أجندة جميع البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ومن أجل إحداث تغييرات جوهرية في بنيتها الاقتصادية و رغم محدودية الموارد في الدول النامية فانها تقوم بتوجيه معظم مواردها المالية والبشرية محاولة منها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة وواعية تلبي احتياجات الشعوب وتكبح جماح طلبات المجتمعات لتحقيق رفاهيتها، وهذا يتطلب حرص هذه الدولة على تطبيق منهجية علمية من قبل صانعي السياسة الاقتصادية الكلية ولقد تعددت التجارب والمناهج العلمية والإستراتيجية المثلى التي تبنتها العديد من هذه الدول من أجل اللحاق بركب الاقتصاد المتقدم وتحقيق طموحاتها التنموية من خلال السيطرة على الاختلالات الجوهرية في اقتصادياتها.

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن هذه التطورات، كما يعتبر جزء لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي كونه يتأثر ويؤثر فيه بطريقة أو بأخرى سعى هو الآخر لتحسين اقتصاده، انطلاقا من تفعيل دور الدولة في مختلف مناحي الاقتصاد وهو ما يظهر جليا من خلال الإنفاق الحكومي وما تضخه الدولة من مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات قصد تنظيم نشاطها، لذا يعد الإنفاق الحكومي أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدول في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

تعتبر ظاهرة التضخم حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمختلفة على السواء وتؤدي الى آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة يصعب التخلص منها، وعلى اعتبار أن الجزائر من الدول التي يعاني اقتصادها كثيرا من هذه الحالة توجب عليها العمل لإيجاد حلول لهذه الظاهرة والحد منها.

### إشكالية البحث :

إن زيادة الإنفاق والطلب المتزايد على السلع والخدمات الذي لا يتناسب مع حجم المعروض من السلع والخدمات يؤدي إلى ظهور الاختلال بين كل من الطلب والعرض والسعر، بالتالي ظهور الفجوة التضخمية الناتجة عن الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وينعكس ذلك على انخفاض القوة الشرائية للنقود وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة و عليه :

- ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر خلال الفترة ( 1970 - 2015 )؟
- وتندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:
- هل يؤثر الإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصاد الجزائري؟
- هل تؤثر ظاهرة التضخم على حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر؟

### فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات حول هذا الموضوع، يمكن وضع الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

**الفرضية الثانية:** هناك علاقة سببية في اتجاه واحد بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

**الفرضية الثالثة:** العلاقة السببية تنطلق من التضخم باتجاه الإنفاق الحكومي.

### أهداف البحث:

نهدف من وراء هذه الدراسة إلما يلي:

1- إبراز الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتضخم ؛

2- اختبار الفرضيات التي تفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر

3- التحليل والكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر (1970-2015)؛

4- إبراز التطورات الحاصلة في الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر (1970-2015)؛

5- بناء وصياغة نموذج قياسي يفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر باستخدام الأساليب الإحصائية الحديثة كاختبار الاستقرار والتكامل المشترك وتصحيح الخطأ فضلا عن سببية جرانجر؛

6- معرفة نسبة إسهام الإنفاق الحكومي في التغيرات التي تحصل في معدل التضخم في الجزائر .

### أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونها تعالج موضوعا يحتل أهمية كبيرة في التقنية الاقتصادية وهذا من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم في الجزائر إذ أنه من المعلوم أن زيادة الإنفاق يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد القومي وهذا ما يتطلب بدل جهد كبير لتدبير المواد اللازمة لتغطية الفجوات المالية التي يخلقها هذا التزايد.

### الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعي الإنفاق الحكومي والتضخم كل على حدى، ولكن

فيما يخص العلاقة بينهما فالدراسات في هذا المجال تعد نادرة نذكر منها:

1- دراسة (عامر عمران كاظم، 2005) حول تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق

خلال الفترة (1980-1996)، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سببية تتجه من الإنفاق

الحكومي إلى التضخم، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي ب: 1 % أدى إلى زيادة التضخم ب: 1.83 خلال فترة الدراسة.

2- دراسة (العيفة لويزة، 2013) حول العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر (1994-2010)، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الأجل القصير في الجزائر، وإنما على المدى الطويل، وأن اتجاه السببية كان من الإنفاق الحكومي ونفقات التجهيز إلى المستوى العام للأسعار بينما المستوى العام للأسعار يؤثر في نفقات التسيير.

3- دراسة (مقراني حميد، 2015) حول أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة (1988-2012)، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية ضعيفة بتأخير واحد بين لإنفاق الحكومي والتضخم وأن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة.

#### منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذا البحث لأنه يناسب الظاهرة موضع البحث، حيث قمنا بتحليل تطور الإنفاق الحكومي ومدى تأثيره على التضخم و ذلك باستخدام برنامج Eviews7 من أجل تقدير العلاقة بين المتغيرين السابقين .

#### حدود البحث:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على بلدنا الجزائر الذي عرف توجهها نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الأخيرة باستخدام أداة الإنفاق الحكومي، وذلك لمعرفة أثر هذه السياسة على معدل التضخم. أما من حيث الإطار الزمني فقد تم اختيار الفترة الممتدة من 1970 إلى 2015 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب لاستخدام الطرق الإحصائية والقياسية بالإضافة إلى توفر المعطيات الخاصة بالمتغيرات المستخدمة خلال هذه الفترة.

#### هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية ، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث خصص الفصل الأول لتوضيح الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: دراسة نظرية للإنفاق الحكومي.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان دراسة تحليلية لظاهرة التضخم، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم التضخم، قياسه وأنواعه.

المبحث الثاني: أسباب التضخم وطرق معالجه.

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي وفي الأخير الفصل التطبيقي

بعنوان تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر (1970-2015)، وتم تقسيمه كما يلي:

المبحث الأول: واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر.

المبحث الثالث: صياغة ووصف نموذج الدراسة.

# الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للإنفاق

الحكومي و آثاره الإقتصادية

**تمهيد :**

لقد أخذ الاتفاق لحكومي حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين، سواء التقليديين منهم أو الحديثين، وقد تركز جل تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة. ولقد تزايد الاهتمام بالإنفاق الحكومي نظرا لتطور دور الدولة وكذلك زيادة حجم هذا الإنفاق وتعود أهمية هذا الأخير إلى كونه إحدى المتغيرات الاقتصادية المهمة والأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها حيث أصبح الإنفاق الحكومي أداة مهمة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تقوم بتعديله كلما دعت الحاجة إلى ذلك لمعالجة التقلبات الاقتصادية وتحقيق توازن الاقتصاد والمحافظة عليه.

وعلى هذا الأساس ومن أجل توضيح أكثر الإنفاق الحكومي، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

**المبحث الأول: دراسة نظرية للإنفاق الحكومي.**

**المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.**

**المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.**

**المبحث الأول: دراسة نظرية للإنفاق الحكومي:**

يعتبر الإنفاق الحكومي الشريان الرئيسي والمحرك المهم لأنشطتها المختلفة وإذا أردنا التعرف على مدى فاعلية الدولة وتأثيرها في المجتمع، فما علينا سوى دراسة مستوى تطور الإنفاق الحكومي فيها ومدى تناسقه مع السياسات الاقتصادية الأخرى وقد أصبحت مساهمة الإنفاق الحكومي جد مهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اتسع نطاقه ولم يعد مقصورا على الصور التقليدية وأصبح من أهم وسائل السياسة المالية. وتهدف دراسة الإنفاق الحكومي إلى معرفة الأثر الذي يولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة يسير عليها الإنفاق الحكومي على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، وبناءا على ما سبق تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

**المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي.****المطلب الثاني: محددات الإنفاق الحكومي وتقسيماته.****المطلب الأول: ماهية الإنفاق الحكومي:**

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتزداد أهمية دراسة الإنفاق الحكومي مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونه الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها.

**الفرع الأول: تعريف الإنفاق الحكومي وأركانه**

لقد أصبح لمضمون الإنفاق الحكومي مكانا بارزا في الدراسات المالية الحديثة ، بحيث تناولت هذه الدراسات تحليل دور الإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي لذا وجب التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالإنفاق الحكومي أركانه .

**1- تعريف الإنفاق الحكومي:**

لقد وردت تعاريف عديدة ومختلفة للإنفاق الحكومي نذكر أهمها فيما يلي:

- يعرف الإنفاق الحكومي على أنه «كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص معنوي عام لتحقيق منفعة عامة تتوافق مع أهداف الدولة».<sup>1</sup>

- كما يعرف على أنه « ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمرنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها)».<sup>2</sup>

- ويمكن تعريفه أيضا على أنه " مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إدارتها، مؤسساتها، هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة".<sup>3</sup>

1 - فاطمة السويبي، المالية العامة "موازنة ضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص : 38.

2- حميد مقراني، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (2012-1988)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2015، ص: 04.

3 - طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ، 2009، ص: 122.

- ويعرف أيضا بأنه « مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحدد عناصرها التي تسند إلى كل من طابعها (مبلغ نقدي)، صفة القائم بها (هيئة عامة) وهدفها (إشباع حاجة عامة)».<sup>1</sup>
- كما يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه « مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة».<sup>2</sup>
- وكتعريف شامل للإنفاق الحكومي يمكن القول أنه « مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالدولة عندما تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض يستلزم عليها إنفاق مبالغ مالية لأداء هذه الخدمات».

## 2- أركان الإنفاق الحكومي:

من التعاريف السابقة يمكننا استنتاج أركان الإنفاق الحكومي، وفيما يلي استعراض موجز وسريع لكل ركن من الأركان:

2-1- **شكل الإنفاق الحكومي:** غالبا ما يكون الإنفاق في شكل نقدي يتمثل فيما تمنحه الهيئات العامة مقابل ما تحصل عليه من سلع وخدمات ضرورية للقيام بالمشاريع المتكفلة بها أو لتسوية أجور مستخدميها. كما يمكن للدولة أن تسدد أقساط قروضها بصفة عينية أو أن تلبي حاجياتها بالاستيلاء عنوة على الأملاك الخاصة إذا كانت هناك منفعة عامة، بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات غير أن هذا الشكل من الإنفاق يبقى ضئيلا مقارنة بالمبالغ النقدية لكن من السهل تقييمه نقدا وإضافته إليها.<sup>3</sup>

2-2- **أن يكون الأمر بالإنفاق أحد أشخاص القانون العام:** فلا يكفي أن تكون النفقة نقدية حتى يكون الإنفاق عاما (حكوميا) بل أن الشرط الرئيسي الذي يضيف على النفقة صفة العامة هو الركن الثاني، ويتمثل أشخاص القانون العام في الدولة بمختلف مستوياتها الحكومية أي سواء على المستوى المركزي أو مستوى الولاية أو مستوى المحليات.<sup>4</sup>

2-3- **أن يكون الهدف من الإنفاق تحقيق منفعة عامة:** إن الهدف الرئيسي من الإنفاق الحكومي هو الاستجابة لحاجيات الجماعة وتلبية مصالحهم أي تحقيق ما يعرف بالمنفعة العامة التي تنتسح باتساع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فالإنفاق الحكومي قد يكون بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو بهدف خلق مناطق عمرانية جديدة وتحقيق تنمية إقليمية أو تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء.<sup>5</sup>

1 - محمد زكاري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2012-1970)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، ص: 03.

2 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 173.

3 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص: 04.

4 - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، 2008، ص: 464.

5 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

## الفرع الثاني: أولوية وخصائص الإنفاق الحكومي.

1- أولوية الإنفاق الحكومي: اختلف كتاب المالية العامة بخصوص تحديد الأسبقية في التقدير، أي هل يتم

تقدير الإنفاق الحكومي وفي ضوء النتائج المترتبة عنها توضع تقديرات الإيرادات العامة، أم العكس؟

لقد ظهر رأينا متناقضان في هذا المجال:<sup>1</sup>

الرأي الأول: يرى كتاب المالية التقليديون أن الدولة تضع تقديرات نفقاتها ومن ثم تبحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، معتمدة في ذلك على ما لها من سلطة واسعة في الحصول على الإيرادات.

الرأي الثاني: يرى كتاب المالية المحدثون أنه بعد اتساع دور الدولة في الاقتصاد ثم دورها المالي أدى إلى اتساع النفقات العامة بحيث أصبح من غير الممكن أن تحدد النفقات حجم الإيرادات، كما أن قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات تتحدد بعدة عوامل أهمها:

- ضرورة المحافظة على مستوى معيشة الأفراد، وعدم إقبالهم بفرض الضرائب.

- مراعاة الظروف الاقتصادية للدولة وأثر السياسة الإيرادية والاتفاقية على الاقتصاد.

\* و نرى أن الرأي الأرجح هو الرأي الثاني حيث يتوجب على الدولة تقدير أيراداتها وبناءا على هذا تقوم بتحديد حجم نفقاتها.

## 2- خصائص الإنفاق الحكومي:

يتميز الإنفاق الحكومي بخصائص اقتصادية واجتماعية إضافة إلى الخصائص القانونية.

2-1- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية: يتحدد مفهوم الإنفاق الحكومي استنادا إلى خصائص اقتصادية واجتماعية، أين يمكن التمييز بين مفهومين وهما:<sup>2</sup>

المفهوم التقليدي: والذي توجه إلى تضيق حجم الإنفاق الحكومي في أصغر الحدود، حيث اقتصر على النفقات الرئيسية للدولة كنفقات الدفاع عن الحدود الإقليمية، نفقات الشرطة الموكله بحفظ النظام والأمن الداخليين وكذا نفقات التمثيل الأجنبي الممنوحة إلى الهيئات الدبلوماسية.

المفهوم الحديث: أدت الأزمات الاقتصادية المتكررة التي شهدها العالم في مطلع القرن العشرين الى تطور دور الدولة فأصبحت بذلك مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ما انجر عنه اتساع مجال الإنفاق الحكومي ليشمل قطاعات حيوية كالنقل، الصحة والتعليم فأصبحت الدولة ملزمة وبشكل مباشر بإتباع الحاجات الأساسية

1 \_ عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدولة النامية (دراسة حالة الجزائر 1990-2009)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص: 26.

2 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

للمجتمع، كما أضحت تلعب دورا اجتماعيا هاما سعيها منها إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، مكافحة البطالة بالإضافة إلى دعم الإنتاج.

-وهكذا أصبحت سياسة الإنفاق الحكومي أداة تستخدمها الدولة لتعديل سياستها الاقتصادية والاجتماعية تبعا للظروف والإمكانيات.

2-2 الخصائص القانونية: حتى يوضع الإنفاق الحكومي في قلبه القانوني لابد من توفر العناصر التالية:<sup>1</sup>

-الالتزام بالدفع: هو الإجراء الذي يترتب عليه ديننا على الدولة.

-تحديد المبلغ موضوع الدفع: لكنه يبقى تقديريا قابلا للنقصان أو الزيادة:

-الأمر بالدفع: يتمثل في أمر كتابي يوجهه الأمر بالصرف إلى المحاسب المخول بالدفع حتى يتم تحصيل المبلغ المستحق من الجهة الدائنة.

-صرف النفقة: تدخل ضمن صلاحيات المحاسب المخول قانونيا بصرف المبلغ المقابل للحالة المقدمة له، بعد التأكد من هوية الشخص القابض والحصول الفعلي للمنفعة المرجوة من هذا الإنفاق، كما يراقب المحاسب المعطيات الإدارية التي حدثت في المراحل السابقة

### الفرع الثالث: ضوابط الإنفاق الحكومي

لكي يحقق الإنفاق الحكومي الأهداف المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة، يجب تحقيق أمرين في غاية الأهمية هما: تحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة وأن يتم ذلك بأقل قدر من الإنفاق، وعلى هذا لأساس تم وضع بعض الضوابط التي تضمن توجيه الإنفاق وتحديد الحجم الأمثل اقتصاديا للإنفاق.

1-ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق الحكومي دائما في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة إذا لا يمكن تبرير النفقة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فان تدخل الدولة بالإنفاق الحكومي في مجال معين دون منفعة تعود على الأفراد من هذه النفقة يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له.<sup>2</sup>

2-قاعدة الاقتصاد: يعد ضابط الاقتصاد في الإنفاق الحكومي شرط ضروريا لابد منه ويقصد به التزام القائمين على عملية الإنفاق (الدولة ومختلف هيئاتها) بتجنب التبذير والإسراف حفاظا على عدم ضياع المال العام، ويتوقف ذلك على فعالية الرقابة على كل بند من بنود الإنفاق، ويقف وراءها رأي عام يقظ ساهر على مصلحة العامة إلى جانب جهاز إداري كفاء وعند المسؤولية. وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة.

1 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص ص : 06 07.

2 - محمد بن عزة، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 26.

إن الاقتصاد في الإنفاق الحكومي لا يعني الحد أو التقليل منه وإنما يقصد به حسن التدبير وعدم الإسراف والتبذير، وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة.<sup>1</sup>

**1-قاعدة التخصيص:** تخضع النفقة العامة لإذن سابق من الجهة المختصة، هذا الإذن قد يختص بمنحه البرلمان على النطاق المركزي أو الهيئات المحلية ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني وبخاصة أن هذه النفقات هي مبالغ كبيرة مخصصة لإشباع الحاجات العامة.<sup>2</sup>

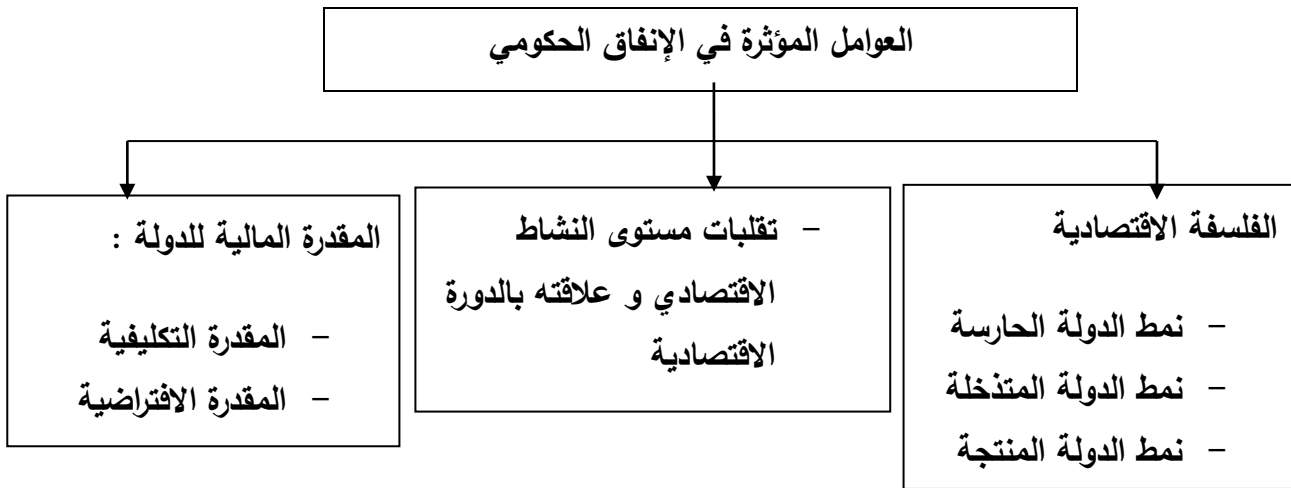
### المطلب الثاني: محددات حجم الإنفاق الحكومي وتقسيماته

إن الإنفاق الحكومي يتسع عندما يزداد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ويضيق عندما ينحصر هذا الدور، وهناك اعتقاد يقول أنه لا يجب أن تخرج نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عن المجال [5 - 25] إلا أن مثل هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية ولا بالاختبارات الميدانية.<sup>3</sup> كما أن هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيان الإنفاق الحكومي للدولة ولا يوجد تقسيم أو حد تتبعه جميع الدول فكل واحدة تتبع التقسيم الذي يتلاءم مع ظروفها.

### الفرع الأول: محددات حجم الإنفاق الحكومي.

إن حجم الإنفاق الحكومي يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة وأهم هذه العوامل: ( دور الدولة، المقدرة المالية ومستوى النشاط الاقتصادي)، وهذه العوامل موضحة في الشكل التالي :

### الشكل رقم (01) : العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي



المصدر: محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص : 29.

1 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص : 27.

2 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص : 09.

3 - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر ، 2005، ص: 183.

## 1- دور الدولة:

إن دور الدولة يؤثر بشكل كبير في تحديد حجم الإنفاق الحكومي، لأن القيام بوظائفها هو الذي يستلزم هذا الإنفاق الذي ازداد وتطور مع تطور مهام الدولة خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين، كما سنرى في النقاط التالية:

**1-1 الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة:** إن الإنفاق الحكومي في ظل الدولة الحارسة كان يقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة دون أن يكون له أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد ترتب على ضوء هذا الدور للدولة النتيجتان التاليتان:<sup>1</sup>

- قلة أنواع النفقات العامة وذلك نتيجة لتحديد الوظائف التي تستطيع الدولة أن تقوم بها.

- انخفاض حجم النفقات العامة، لأن هذه النفقات تعتبر نفقات استهلاكية يجب أن تخفض إلى أدنى الحدود.

**2-1 الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المتدخلة:** خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على الإنفاق الحكومي حيث تنوع الإنفاق تبعاً لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمه وارتفعت نسبته إلى الدخل الوطني.<sup>2</sup>

**3-1 الإنفاق الحكومي في ظل الدولة المنتجة:** في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج فإن حصة الإنفاق الحكومي تتسع حتى تستوعب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة.<sup>3</sup>

## 2-المقدرة المالية للدولة:

من بين محددات حجم الإنفاق الحكومي، قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ويقصد بها مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للإنفاق الحكومي، دون الأضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية لديهم، بحيث تعتبر الطاقة الضريبية\* من أهم عناصر المقدرة المالية.<sup>4</sup> وتنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين هما:<sup>5</sup>

-**المقدرة التكلفة:** وتتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصلها الدولة في الاقتطاعات الضريبية.

1 - حميد مقراني مرجع سبق ذكره، ص : 14.

2 - نفس المرجع السابق ، ص : 14.

3 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

\* الطاقة الضريبية: هو قدرة الاقتصاد على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية.

4 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

5 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 185.

-المقدرة الاقراضية: وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وهذا يرتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية.

### 3-مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالة الركود والانتعاش الاقتصادي، فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي، فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر لتضخم.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي.

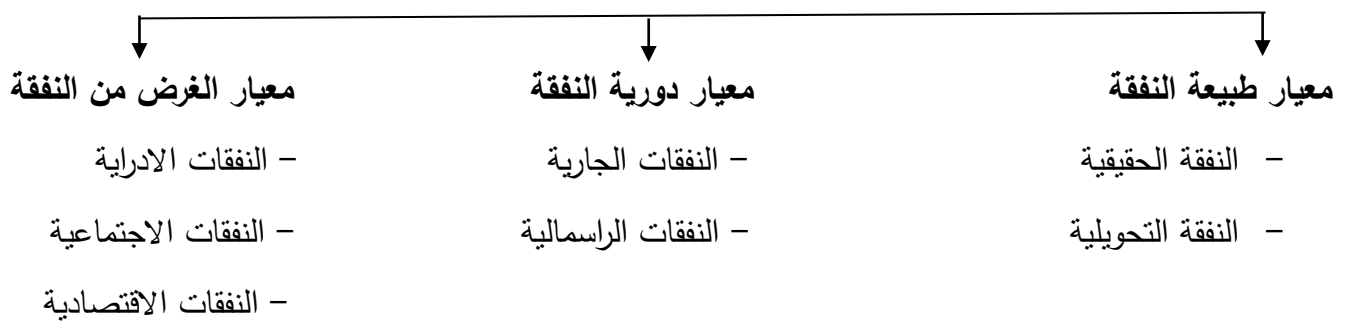
بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات الإنفاق الحكومي سواء على مستوى الكتابات المالية والاقتصادية أو على المستوى التطبيقي والذي تظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري والتطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين هما: المعيار الاقتصادي والمعيار الوضعي.

### 1-المعيار الاقتصادي:

يتم الاستناد اليه عند تحليل الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي ومعرفة نتائجها المالية، ووفقا لهذا المعيار يتم تصنيف الإنفاق الحكومي بالاستناد إلى عدد من المعايير كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (02) : التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة.

### التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة



المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 470.

### 1-1- معيار طبيعة النفقة الحكومية:

وفقا لهذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات وهما:

1 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

**1-1-1 النفقات الحقيقية:** وهي تشمل النفقات في سبيل حصول الدولة على السلع والخدمات الإنتاجية ( الأرض ، العمل، رأس المال) لقيامها بوظائفها التقليدية والحديثة من أمن ودفاع وعدالة، وكذلك إقامة المشاريع الاستثمارية ومشاريع البنية التحتية ذات النفع العام كإنشاء الطرق والمستشفيات والمدارس والجامعات.... الخ.<sup>1</sup>

**1-1-2- النفقات التحويلية:** تشتمل على جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل،<sup>2</sup> وبصفة عامة استنادا إلى الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن تقسيمها إلى ثلاث أشكال:<sup>3</sup>

- **نفقات تحويلية اقتصادية:** مثل الإعانات الحكومية للمشاريع الإنتاجية.
- **نفقات تحويلية اجتماعية:** مثل إعانات البطالة، معاشات التقاعد.
- **نفقات تحويلية مالية:** مثل فوائد الدين العام.

## 1-2 معيار دورية النفقة الحكومية:

تبعاً لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات الحكومية إلى نوعين:

**1-1-2- النفقات الحكومية الجارية:** وتشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي للمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية، فكافة هذه أو على الأقل غالبيتها تنتم بالدورية والتكرار من سنة لأخرى، ويطلق عليها اسم "النفقات العادية" وتشمل بنود الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء.... الخ.<sup>4</sup>

**1-2-2- النفقات الحكومية الرأسمالية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل النفقات على (الكوارث، الحروب، .....الخ) ويطلق عليها اسم النفقات الغير عادية.<sup>5</sup>

**1-3 معيار الهدف من النفقة الحكومية:** استناداً إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة الحكومية كالاتي:<sup>6</sup>

**1-1-3- نفقات إدارية:** وهي النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات كما يدخل ضمنها النفقات اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج مثل نفقات الأمن والدفاع.

**1-3-2- نفقات اجتماعية:** تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة (إعانات الأسر، منح للبطالين... الخ)

**1-3-3- نفقات اقتصادية:** وهي النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس الأموال الجديدة.

1 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

2 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

3 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

4- سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 474.

5- حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 12 13.

6 - نفس المرجع السابق ، ص : 10.

**3-1-4- نفقات مالية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لأداء أقساط الدين العام والسندات والأوراق المالية الأخرى بالإضافة إلى المعايير السابقة هناك معايير أخرى لتصنيف المعايير الحكومية نذكرها فيما يلي:

**4-1-1 معيار الشمولية:**

يمكن تقسيم النفقات الحكومية حسب معيار الشمولية إلى <sup>1</sup>:

**4-1-1-1 النفقات المركزية أو الوطنية:** هي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية، وتشمل جميع أفراد الدولة الواحدة كنفقات الدفاع، القضاء والأمن.

**4-1-1-2 النفقات المحلية:** هي نفقات ذات طابع إقليمي أو محلي تتكفل بها الجماعات المحلية كالبلديات والولايات .

**5-1-1-1 تقسيم النفقات الحكومية من حيث آثارها الاقتصادية:**

تنقسم النفقات الحكومية من حيث آثارها الاقتصادية إلى عدة أنواع، هي <sup>2</sup>:

**5-1-1-1-1 النفقات الحكومية القابلة للاستهلاك الذاتي:** وهي تلك النفقات التي تستهلك ذاتيا من المصاريف المباشرة التي يتحملها المستفيدون منها مثل وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء .

**5-1-1-2 النفقات الحكومية المولدة:** وهي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد بها الدخل الوطني وأمثلة على ذلك نفقات الصحة العامة والتعليم العام.

**5-1-1-3 النفقات الحكومية المنتجة:** وهي النفقات التي تولد الإضافة للدخل الوطني وهي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي، بل تمتد لفترات مقبلة وأمثلة ذلك: المباني الحكومية، الحدائق والمنتزهات العامة.

**5-1-1-4 النفقات الحكومية:** وهي النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، كأن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية.

**5-1-1-5 النفقات الحكومية الاستثمارية:** وهي النفقات التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة ، ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

1- محمد زكاري ، مرجع سبق ذكره،ص : 09.

2- حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص ص: 12.

2- المعيار الوضعي: يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التقسيمات التي يتم الاستناد إليها في تصنيف النفقات الحكومية بالموازنات العامة سواء في نطاق الفكر التقليدي أو في نطاق الفكر الحديث، ومن بين أهم التقسيمات نجد:

2-1- التقسيم الإداري: النفقات الحكومية يتم تقسيمها في الموازنة العامة إلى عدد من الأقسام والأبواب الاتفاقية، حيث يخصص كل باب أو قسم لجهة إدارية معينة تمثل الجهات الإدارية الرئيسية أو العليا، وكل باب خاص بوزارة أو جهة معينة ينقسم إلى عدد من الفروع الاتفاقية، وكل فرع ينقسم بدوره إلى عدد من البنود الاتفاقية.<sup>1</sup>

2-2- التقسيم النوعي: وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات الحكومية المدرجة في الميزانية العامة والمخصصة لكل وحدة إدارية وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام، فمثلا يمكن تقسيمات النفقات الحكومية لأي وحدة حكومية نوعيا إلى ثلاث مجموعات إنفاقية وهي:

- نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور والمرتببات
- نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية
- نفقات مقابل أصول رأسمالية ويطلق عليها النفقات الرأسمالية<sup>2</sup>

### 2-3- التقسيم الوظيفي:

وفقا لهذا التقسيم يتم تقسم النفقات الحكومية إلى مجموعات إنفاقية مختلفة، كل مجموعة إنفاقية مرتبطة بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة.<sup>3</sup>

1 - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 477.

2- محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

3 - سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره، ص : 479.

## المبحث الثاني: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي:

إن المتتبع لتطور اقتصاديات الدول التقدمية والنامية على حد سواء وخاصة في نظامها المالي، يلاحظ بروز ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي والتي أصبحت إحدى السمات المميزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث وذلك بغض النظر عن الفلسفة الاقتصادية والتنموية لأي دولة وان كانت هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وقد يكون لهيمنة الفلسفة الكينزية ودعمها لمنهج تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واعتماد سياسة الإنفاق الحكومي كأداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية\* دور كبير في بروز هذه الظاهرة.<sup>1</sup> وقد قام بعض الاقتصاديين بإعطاء تفسيرات علمية لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي من خلال تقديم بعض القوانين والنظريات، كما أقر بوجود أسباب لهذه الظاهرة فمنها الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية، وبالتالي قمنا بمعالجة هذه الظاهرة من خلال تقسيم المبحث إلى:

**المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي.**

**المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق الحكومي.**

**المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي:**

لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق الحكومي، فجاءت من بعدها دراسات خطت خطوة ايجابية في هذا المجال من أهمها دراسة الاقتصادي الألماني " أدولف فاجنر"، وتلتها دراسة من قبل الأستاذين "بيكوك وويزمان" بالإضافة إلى دراسات أخرى تعاقبت بتحليلات مختلفة للظاهرة.

**الفرع الأول: قانون تزايد نشاط الدولة أو قانون فاجنر (1892):**

قام الاقتصادي الألماني " أدولف فاجنر" بتفسير ظاهرة التزايد في الإنفاق الحكومي خلال القرن التاسع عشر، وقد أطلق على هذا التفسير في الأدب الاقتصادي والمالي بقانون " wagners law"، ووفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو نمو وزيادة حجم الإنفاق الحكومي وازدادت أهميته في النشاط الاقتصادي بمرور الزمن. ويفسر "فاجنر" ذلك استنادا إلى عوامل اقتصادية بحثه، فمن وجهة نظره:<sup>2</sup>

\*لقد حصر الاقتصادي كالدور أهداف السياسة الاقتصادية من خلال ما يعرف بالمرجع السحري في النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار والتشغيل الكامل والتوازن الخارجي.

1- محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

2 - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص: 484-485

زيادة النمو الاقتصادي—زيادة الدخل الحقيقي للأفراد والمجتمع—زيادة الطلب على المنتجات العامة— يزيد الطلب على المنتجات العامة بنسبة أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي— زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من زيادة الدخل.

بالرغم من أن تفسير "فاجنر" الظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي وجه إليه العديد من الانتقادات إلا أنه يمكن قبوله وتبريره جزئياً وذلك على اعتبار أن جزءاً من هذه الظاهرة يمكن تفسيره استناداً إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، والجزء المتبقي يمكن تفسيره من خلال العوامل الأخرى الاجتماعية، السياسية والإدارية.

### الفرع الثاني: أطروحة "بيكوك وويزمان" (1961):

لقد أوضح كل من "بيكوك وويزمان" في دراسة لهما سنة 1961 حول تطور الإنفاق الحكومي بالنسبة للنتائج الداخلي الخام، وخلصا إلى أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق الحكومي وإنما هناك عوامل أخرى، حيث أن الزيادة في النشاط الحكومي ومن ثم في الإنفاق تتم غالبيتها في فترة الأزمات والحروب وتزيد وفق وتيرة مفاجئة وكبيرة.

كما أشار "بيكوك وويزمان" إلى أن الأزمات التاريخية ( الحروب، مشاكل الإنتاج، البطالة الهيكلية...) لها وزن مهم في تحديد حجم الإنفاق، وبالتالي يزيد العبء الضريبي على المواطنين لتمويل هذا الإنفاق، وحسبهما فإن مستوى الإنفاق الحكومي يبقى في ذلك المستوى المرتفع بعد الأزمات والحروب ولا ينزل إلى المستوى الذي كان فيه قبل، وفي خلال هذه الفترات يزيد الإنفاق الحكومي ويتم إحلاله محل الإنفاق الخاص وهذا ما يطلق عليه "أثر الإحلال أو الاستبدال"<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: نظرية الركود.

حسب كينز فإن شرط التوازن في اقتصاد ذي ثلاث قطاعات هو تعادل بين العرض الكلي والتمثل في الدخل والطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وهو ممثل في المعادلة التالية:

$$Y = C + I + G$$

في حالة النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي (Y) ومع عدم وجود سبب لارتفاع الميل المتوسط للاستثمار (I/Y) فإن الميل المتوسط للإنفاق الحكومي (G/Y) يجب أن يزيد لكي يوازن انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (C/Y) لكي يحدد مستوى الطلب على العمالة الكاملة مع نمو الدخل، أي أنه إذا لم يتم زيادة الإنفاق الحكومي بوتيرة متسارعة فإنه لا يتم الخروج من حالة الركود الاقتصادي، وذلك بإقامة الدولة للمشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

1 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص : 45.

2 - نفس المرجع السابق ، ص: 50.

الفرع الرابع: نظريات أخرى:

1- قانون "باركنسون" (1958)، وأطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف:

\* هناك سبب آخر لزيادة الإنفاق والمتمثل في ميل طبيعي إلى زيادة مصروفات التشغيل، ولاسيما تكاليف الموظفين وهذا وفقا للمراقب الانجليزي باركنسون" كما أن العدد المتزايد من الموظفين العموميين ناتج لتوسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري، بصرف النظر عن الزيادة أو النقصان في العمل المنجز، بالإضافة إلى سلسلة طويلة من القنوات الإدارية.

\* حاول كل من الاقتصاديين "stiguer et tullour" تفسير الظاهرة من خلال أطروحتهما المسماة أطروحة التركيز التفاضلي للأرباح والتكاليف، من منطلق أن الدولة تقوم بإنتاج المنتجات المطلوبة من بعض الأعوان دون آخرين، وطالما تمويل هذه المنتجات يكون موزعا على كل عناصر المجتمع فان جماعات للضغط سوف تتكون وتتنظم حتى تقوم الدولة بإنتاج ما يرغبون.<sup>1</sup>

2- تحليل colum:

يفسر colum ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة لزيادة الإيرادات العامة، ويتم قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة لمعرفة تحقق ظاهرة زيادة الإنفاق عن طريق مرونة النفقات العامة بالنسبة للإيرادات العامة والتي تعرف على أنها: "معدل نسبة الزيادة في النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في الإيرادات العامة"، ويتم التعبير عنها بالشكل التالي:<sup>2</sup>

التغير النسبي للنفقات العامة / التغير النسبي للإيرادات العامة = معدل النمو السنوي للنفقات العامة / معدل النمو السنوي للإيرادات العامة

المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق الحكومي.

يمكن التمييز بين نوعين من أشكال تزايد الإنفاق الحكومي، التزايد الظاهري ما يعني زيادة الإنفاق دون زيادة المنفعة المترتبة عنها والتزايد الحقيقي أي زيادة المنفعة المقابلة لنمو الإنفاق الحكومي، كما أن لكل شكل من هذه الأشكال أسباب تميزه عن الآخر، وسنتناول فيما يلي شرح لهذه الأسباب.

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق الحكومي.

ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للارتفاع الحقيقي في الإنفاق الحكومي كالتالي:

1- الأسباب الاقتصادية: يمكن تلخيص هذه الأسباب في النقاط التالية:<sup>3</sup>

1 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره ، ص: 51

2 - نفس المرجع السابق، ص: 52.

3 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص : 16.

- زيادة الدخل الوطني والتوسع في إقامة المشاريع التنموية الجديدة.
  - محاربة الدولة للركود الاقتصادي من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي.
  - تقديم الإعانات الاقتصادية لأصحاب المشاريع لزيادة القدرة التنافسية عالميا.
- 2- الأسباب الاجتماعية: تتمثل هذه الأسباب في الزيادة في معدل النمو الديمغرافي وكذا تركيز السكان في المدن والمراكز الصناعية، وزيادة الوعي الاجتماعي أدى إلى الحاجة إلى تطوير الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، بالإضافة إلى تطور دور الدولة وقيامها بتقديم الخدمات الأساسية وهدف تحقيق التنمية الاجتماعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>
- 3- الأسباب الإدارية: ارتفعت أرقام الإنفاق الحكومي كنتيجة لإعادة نظر دورية ومستمرة في التقسيمات الإدارية وما ينجر عنه من ارتفاع في عدد الدوائر والولايات، فضلا عن توسع وظائف الدولة وتنوعها ما يتطلب خلق العديد من المصالح والإدارات ويغرض التكفل بمستخدميها.<sup>2</sup>
- 4- الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم الإنفاق الحكومي فتؤدي إلى زيادته، ويمكننا إدراج بعض هذه العوامل الرئيسية والمتمثلة في:<sup>3</sup>
- انتشار مبادئ الديمقراطية حيث يترتب عليها زيادة الاهتمام بالطبقات محدودة الدخل والمحرومة والتكفل بالكثير من خدماتها.
  - زيادة نفقات التمثيل الخارجي لتطوير العلاقات الدولية، وكثرة عدد الدول المستقلة يؤدي إلى صرف مبالغ ضخمة لأجل الحصول على هذه التكنولوجيا المتطورة.
- 5- الأسباب المالية: يمكن تلخيص هذه الأسباب في عنصرين أساسيين:<sup>4</sup>
- سهولة الاقتراض حيث أصبح من السهل الحصول على القروض من أجل تمويل النفقات مقارنة بما مضى.
  - وجود فائض في الإيرادات العامة والذي بدوره يغري الحكومة بالتوسع في الإنفاقات عن طريق تنمية خدماتها وتحسين مستواها.

1 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

2 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص : 36.

3 - أحمد ضيف ، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر ( 1989- 2012)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2015 ، ص 97.

4 - أحمد ضيف : مرجع سبق ذكره ، ص: 97.

## الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي.

من أهم أسباب التزايد الظاهري ما يلي:

### 1- تدهور قيمة النقود ( التضخم):

يقصد به تدهور القوة الشرائية للنقود، أو ازدياد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويترتب على ذلك تضخما في أرقام النفقات العامة.<sup>1</sup>

### 2- اختلاف طرق المحاسبة القومية:

أدى اختلاف طريقة القيد في الحسابات بسبب التغيرات المستمرة إلى زيادة النفقات الظاهرية، إذ تم الانتقال من قواعد الميزانية الصافية التي تستند على الحق إلى إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي تقييد الإيرادات والنفقات الكلية دون إجراء مقاصة بينهما، وهو ما انعكس على حجم النفقات العامة التي باتت تعرف تزييدا وارتفاعا من سنة لأخرى.<sup>2</sup>

### 3- التزايد السكاني والتوسع الجغرافي:

من الطبيعي أن يؤدي النمو الديمغرافي والتوسع الجغرافي إلى زيادة النفقة العامة نتيجة ارتفاع الحاجات العامة، غير أن نمو النفقات ذلك لايقود بالضرورة إلى تحسين النصيب المخصص للفرد الواحد وعليه تكون تلك الزيادة ظاهرية.<sup>3</sup>

### 4- اتساع إقليم الدولة:

يؤدي اتساع رقعة الدولة، وزيادة المساحة الإقليمية التابعة لها (انضمام إقليم أو أقاليم جديدة) إلى اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لتلبية حاجيات الأقاليم الجديدة، وتعد هذه الزيادة في النفقات زيادة ظاهرية رقمية لأنها لم تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد منها.<sup>4</sup>

1 - أحمد ضيف : مرجع سبق ذكره ، ص: 96.

2 - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

3 - طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص : 135.

4 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

### المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

للإنفاق الحكومي أثر بارز على جميع مناحي الحياة في الدولة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية ويختلف هذا الأثر من دولة إلى أخرى، كما أن الهدف من دراسة هذه الآثار هو معرفة النتائج المترتبة على تغير حجم الإنفاق الحكومي على التغيرات الاقتصادية الرئيسية، ومن ثم على مستوى النشاط الاقتصادي ككل، معرفة هذه الآثار تعتبر جد مهمة لوضع السياسة المالية حيث أنها تمكنه من الاختيار المناسب للأداة اللازمة لعلاج المشكلة التي يواجهها أو لتحقيق هدف معين.<sup>1</sup>

ويمكن حصر أهم آثار الإنفاق الحكومي، في الآثار المباشرة والآثار غير المباشرة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث كما يلي:

**المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي.**

**المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي.**

**المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق الحكومي.**

هي مختلف التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، نتيجة تطبيق الدولة لسياسة إنفاقية عامة قصد التأثير في الإنتاج والاستهلاك الوطنيين أو طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي.

**الفرع الأول: أثر الإنفاق الحكومي على الإنتاج الوطني.**

يؤثر الإنفاق الحكومي مباشرة على الإنتاج الوطني إما على رغبة الأفراد على العمل الادخار والاستثمار أو على انتقال عناصر الإنتاج وتحويلها من مكان لآخر.

**1- أثر الإنفاق الحكومي على رغبة وقدره الأفراد على العمل، الادخار والاستثمار: إن النفقات العامة الموجهة**

للخدمات كالصحة، التعليم، الإسكان.... الخ، من شأنها أن تزيد من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فإن النفقات على المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والقضاء تهيئ الظروف التي يصعب من دونها القيام بعملية الإنتاج فهي توفر الأمن والاطمئنان للأشخاص للقيام بنشاط تهم وهي تؤدي إلى توزيع الدخل بين الأفراد وتزيد من إمكانياتهم على الادخار. كذلك تزيد النفقات العامة في قدرة الأشخاص على الاستثمار، وهذا إذا ما وضعت المدخرات في هذا الميدان كإنشاء مصانع مثلا.<sup>2</sup>

1 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره ، ص : 21.

2 - نفس المرجع السابق ، ص: 21.

## 2- أثر الإنفاق الحكومي في انتقال عناصر الإنتاج:

تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكنية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال لأثر كبير على الناتج الوطني.<sup>1</sup>

## 3- أثر الإنفاق الحكومي على القوى المادية للإنتاج:

يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية، القوة العاملة ورأس المال الفني والإنتاجي وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية الوطنية، وعن تأثير النفقات العامة على المقدرة الإنتاجية الوطنية من خلال تنمية عامل الإنتاج يجب أن نميز بين النفقات الاستثمارية والاستهلاكية كما يلي:<sup>2</sup>

فالنفقات الرأسمالية (الاستثمارية أو الإنتاجية) تستخدم في بناء رأس المال الاجتماعي أو مشروعات البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والطرق و التوصلات ... الخ.

لإشباع الحاجات العامة من أجل تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار، وهذا النوع من الإنفاق العام الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال قيام الدولة مباشرة بهذه المشاريع الاستثمارية أو تقديم الإعانات لبعض المشروعات الاقتصادية والاجتماعية... الخ.

أما النفقات الاستهلاكية أو الجارية تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية مثل الإعانات الاجتماعية و نفقات التعليم العالي والتدريب، و نفقات العلاج والصحة، كلها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني.

## الفرع الثاني: أثر الإنفاق الحكومي على الاستهلاك:

يقصد بالآثار المباشرة للإنفاق الحكومي على الاستهلاك الوطني، تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي، أي التي تتم من خلال دورة الدخل، ويحدث الإنفاق الحكومي .

آثاره في الاستهلاك الوطني من خلال الآتي:<sup>3</sup>

- قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر لهم فهذا العمل يعد نوعا من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو اقتناء أثاث وسيارات من أجل

1 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره ، ص : 22.

2 - سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص : 493 494.

3 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص : 38 39.

السير الحسن لخدمات المرافق العامة بالإضافة إلى الخدمات المجانية كالتغذية المدرسية والخدمات الصحية، وكل ذلك ينعكس بصورة مباشرة على الاستهلاك الوطني.

-قيام الدولة بتوزيع الدخل من مرتبات وأجور ومعاشات ومكافآت للمواطنين والعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال ، فان الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك الوطني .

### الفرع الثالث: أثر الإنفاق الحكومي على طريقة توزيع الدخل:

لما كانت بعض الخدمات تنتفع بها الطبقة الغنية فان الإنفاق العام على هذه الخدمات وغيرها يعتبر نقلا للقوة الشرائية من ذوي الدخل الصغيرة، وقد يبدو هذا منافيا للعدالة ولكن كيان الدولة يقوم على التضامن الاجتماعي بين أفرادها فان الفقراء وان كانوا يستفيدون بخدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فان الأغنياء ما كان لهم سواء في العمليات الإنتاجية ذاتها أو في استهلاك ما ينتجه هؤلاء.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: أثر الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار والتشغيل:

يستطيع الإنفاق الحكومي أن يمس بالمستوى العام للأسعار وكذا التشغيل بالطريقة التالية:

#### 1- على المستوى العام للأسعار:

لم يعد تحديد الأسعار مقتصرًا على السوق بفعل قوى الطلب والعرض، حيث أصبحت الدولة مخيرة بين تدخلها التلقائي أو المطالب به في قطاعات معينة لتحديد المستوى العام للأسعار. إذ يتم ذلك مباشرة من خلال تدخل الدولة باستعمال الوسائل المتوفرة لديها في إطار برامجها الانفاقية بواسطة رفع المنح والإعانات أو الإشراف المباشر على الإنتاج وكذا تطبيق مختلف السياسات كالسياسة الضريبية\* وغيرها كما يمكنها التأثير على العوامل المحددة للأسعار أي العرض والطلب كتوجيه المستهلك والمنتج بواسطة الحملات الإعلانية، سعيًا منها إلى المحافظة على استقرار الأسعار وفق الوضعية الاقتصادية بتطبيق سياسة تهدف إلى الحد من ارتفاع الأسعار في حالة التضخم، أو خفضها في حالة الانكماش والكساد.<sup>2</sup>

#### 2- على التشغيل: مما لا شك فيه أن للإنفاق الحكومي دور رئيسي في تحقيق العمالة وزيادة التشغيل سواء بدعم

القطاع الخاص، واقحامه في الحياة الاقتصادية وتطويره قصد امتصاص البطالة أو اللجوء إلى المشروعات

العامة لنفس الغرض.<sup>3</sup>

1 - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص: 103.

\* يقصد بالسياسة الضريبية مجموعة الاجراءات والأساليب المتبعة من أجل ضمان تحصيل فعال للضرائب.

2- محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

3 - نفس المرجع السابق ، ص: 26.

**المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق الحكومي:**

تتجلى الآثار غير المباشرة للإنفاق الحكومي على الاستهلاك والإنتاج من خلال أثري المضاعف والمعجل أو ما يعرف على التوالي بالاستهلاك المولد أو الاستثمار المولد.

**الفرع الأول: أثر المضاعف:**

يمكن توضيح فكرة المضاعف بأن زيادة الإنفاق الحكومي الذي يوزع جزء منه في شكل أجور مرتبات وفوائد أو ريع لصالح الأفراد. والذي بدورهم يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على المواد الاستهلاكية المختلفة، ويقومون بادخار الجزء الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار، والدخول التي تتفق على الاستهلاك تؤدي إلى إنشاء دخول جديدة لفئات أخرى، وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار وهذا الأخير يتجه للاستثمار، وبذلك تستمر دوره توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدوره الدخل التي تتمثل في الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتسم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسبة مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: أثر المعجل:**

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بأثر المعجل وحقيقة الأمر أن زيادة الدخل يترتب عنها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فان منتجي هذه السلع وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم، ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من المعدات والآلات اللازمة لاستمرار إنتاج هذه السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزيد الدخل الوطني فزيادة الإنفاق الحكومي بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج الوطني، تسمح كذلك بإحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر، كما أن أثر المعجل شأنه شأن أثر المضاعف فهو يختلف من قطاع لآخر.<sup>2</sup>

1 - أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

2 - نفس المرجع السابق ، ص: 105.

## خاتمة الفصل:

كخلاصة لما رأينا في هذا الفصل، فإن مفهوم الإنفاق الحكومي قد عرف عدة تطورات من خلال تطور دور الدولة، فالإنفاق الحكومي يعتبر أداة لإشباع الحاجات العامة، كما أنه لا يتعلق بالجانب الاقتصادي فحسب بل يتعداها إلى مختلف مناحي الحياة الاجتماعية بغية تحقيق الأهداف والغايات المنشورد من طرف المجتمع.

وعند معالجتنا لظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي تبين أن حجم هذا الأخير في تزايد مستمر ومآل ذلك تعدد الحاجات العامة وضرورة الاستجابة لها من طرف السلطات العمومية قصد تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي تحليلنا للآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي خلصنا إلى أن هذا الأخير يحدث آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيره على الإنتاج الوطني، الاستهلاك، طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار والتشغيل، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل، مما يعطي انطبعا على أن هذه الآثار تؤكد الدور المهم للإنفاق الحكومي في النشاط الاقتصادي باعتباره أداة ذات أهمية بالغة في يد الدولة لتحقيق جملة من الأهداف المرغوب فيها.

# الفصل الثاني

دراسة تحليلية لظاهرة التضخم

## تمهيد:

عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ أقدم العصور، وقد أصبحت من بين أكثر الظواهر شيوعاً في اقتصاديات دول العالم، وشغلت بالرجال السياسة والاقتصاد على السواء وذلك لما لها من آثار سلبية سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية في الدول المتقدمة والنامية. وعلى الرغم من أنها عامة ومعروفة لدى مختلف الوحدات الاقتصادية (أفراد، مؤسسات و دولة) إلا أنه لا يوجد تعريف شامل ونهائي لهذه الظاهرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظريات نقدية متعددة وأفكار متشعبة هدفها البحث بالسبب الأصلي وراء هذا الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار. كما أن تباين النظريات المفسرة لهذه الظاهرة نتج عنه اختلاف السياسات المستخدمة في مواجهتها أو الحد منها بسبب تعدد الأسباب المنشأة للتضخم وتعدد مظاهره.

ويعتبر التضخم انعكاساً ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفي واقع الأمر فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها، ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار.

ومن أجل تحليل ظاهرة التضخم قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفهوم التضخم، قياسه وأنواعه.

المبحث الثاني: أسباب التضخم وطرق علاجه.

المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي.

**المبحث الأول: مفهوم التضخم، قياسه وأنواعه:**

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية مألوفة، حيث يعرف التضخم لدى العامة من الناس على أنه تغير في الحجم والخروج عن المألوف، كما ينظر البعض إلى التضخم على أنه فقط عبارة عن فقدان العملة من قوتها الشرائية.

تدل كلمة التضخم على الزيادة والكبر أو عن شيء ضخم، لذا ترتبط فكرة التضخم منذ البداية بمعنى غير حميد، فالشيء المتضخم غير مناسب وغير مرغوب فيه.<sup>1</sup>

وقد حاز موضوع التضخم على اهتمام كبير من طرف الاقتصاديين ولهذا اختلفت تعاريفه وأنواعه وطرق قياسه، ولهذا قمنا بإدراجها يلي في هذا المبحث:

**المطلب الأول: مفهوم التضخم.**

**المطلب الثاني: قياس التضخم وأنواعه.**

**المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم.**

**المطلب الأول: مفهوم التضخم.**

على الرغم من شيوع وانتشار مصطلح التضخم وشموليته معظم اقتصاديات العالم، إلا أنه لا يوجد إلى حد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعريف واضح للتضخم يلقي قبولا عاما في الفكر الاقتصادي، وفيما يلي إبراز لأهم التعاريف:

-التعريف المبني على النظرية الكمية ( النقدية): إن التضخم حسب هذه النظرية يعني "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار".<sup>2</sup>

-التعريف المبني على نظرية العرض والطلب: يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، وبالإضافة إلى النظريتين السابقتين نجد أيضا نظرية الدخل والإنفاق التي تعرف التضخم على أنه " الزيادة في الدخل والإنفاق".<sup>3</sup>

-كما يعرف التضخم بأنه "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض".<sup>4</sup>

-تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة

1- عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ودراسة حالة الجزائر ( 2003-1994)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005، ص: 02.

2- حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

3- نفس المرجع السابق، ص: 33.

4- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص: 32.

بواسطة عناصر الإنتاج.<sup>1</sup>

يعرف التضخم على أنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما".<sup>2</sup>

كما تعرف ظاهرة التضخم بشكلها العام ومفهومها الواسع "هي عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد".<sup>3</sup>

يعرف أيضا بأنه " انخفاض القوة الشرائية للنقود".<sup>4</sup>

وأخيرا يمكن تعريف التضخم أنه "الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية".<sup>5</sup>

يشير التعريف الأخير إلى عدد من القضايا المتعلقة بمفهوم التضخم، وأبرزها ما يلي:<sup>6</sup>

1- التضخم ليس مجرد الزيادة المؤقتة أو المنقطعة في الأسعار، أي أن المستوى المرتفع للأسعار لا يعني تضخما وإنما التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار.

2- أن معدل التضخم يحسب وفقا للصيغة التالية:

معدل التضخم = التغير في المستوى العام للأسعار في السنة المالية / المستوى العام للأسعار في السنة الماضية × 100

أو = المستوى العام للأسعار في السنة الحالية - المستوى العام للأسعار في السنة الماضية / المستوى العام للأسعار في السنة الماضية × 100

$$\text{أو: } INF = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}$$

حيث:  $P_t$ : المستوى العام للأسعار في السنة الحالية.

$P_{t-1}$ : المستوى العام بأسعار في السنة الماضية.

3- التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، كأن ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما تنخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة. أي أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.

- وكتعريف شامل للتضخم يمكن القول أنه " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة".

1- أمينة دبات، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاية تلمسان، الجزائر، 2015، ص: 69.

2- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 249.

3- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 197.

4- نفس المرجع السابق، ص: 198.

5- محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الأولى، صنعاء، اليمن، 2009، ص: 311.

6- نفس المرجع السابق، ص: 311.

المطلب الثاني: قياس التضخم وأنواعه.

توجد عدة معايير تحدد نوع التضخم القائم في الاقتصاد كما أن بعض الأنواع تتداخل فيما بينها في بعض المواصفات وهذا ما يستدعي قياس مدى تأثيره على الاقتصاد.

الفرع الأول: قياس التضخم.

يمكن قياس التضخم وفق الطرق التالية<sup>1</sup>

1- الأرقام القياسية:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها متوسطات نسبية وزمنية للأسعار حيث تعكس هذه الأرقام المتغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، والتي تستخدم في البنوك المختلفة للمعيشة ما بين فترتين زمنيتين ومن أهم صيغ الأرقام القياسية ما يلي:

- صيغة لاسبير: حيث أن الوزن هنا هو الكميات في سنة الأساس مقدرة بأسعار سنة الأساس.

$$L = \frac{\sum_{i=1}^N P_i \times Q_0}{\sum_{i=1}^N P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث: L : الرقم القياسي.

P<sub>i</sub>: سعر السلعة سنة المقارنة.

P<sub>0</sub>: سعر السلعة سنة الأساس.

Q<sub>0</sub>: كمية السلعة سنة الأساس.

- صيغة باش: الوزن هنا هو عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس.

$$P = \frac{\sum_{i=1}^N P_i \times Q_i}{\sum_{i=1}^N P_0 \times Q_0} \times 100$$

حيث أن Q<sub>i</sub>: كمية السلع سنة المقارنة.

- صيغة فيشر:  $F = \sqrt{P \times L}$

حيث أن:

Fisher: F

Peache: P

Laspeyres: L

1- دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2014)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر لنادي، الجزائر، 2015، ص ص: 29 30.

2- الرقم القياسي الضمني: يتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مئة، حيث يضمن المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد.

3- للضغوط التضخمية: يستخدم الاقتصاديون عدة معايير لقياس القوى التضخمية وأهم هذه المعايير.

### 3-1 معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغير كل من الدخل أو الناتج الوطني وأيضاً إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وحسب هذه النظرية فإن الاستقرار النقدي (B) يتحقق عموماً إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود ( $D_y/y$ ) وبالتالي يكون الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي ( $B = D_m$ ) مساوياً للصفر.

إذا كان ( $D_m/m \geq D_y/y$ ) في فترة ما، يكون معامل الاستقرار موجباً فهذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة، واستمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.<sup>1</sup>

### 3-2 معيار فائض الطلب:

يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، تمثل الفجوة التضخمية الفرق بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والعرض الكلي، وفائض الطلب هذا يدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ويدخل الاقتصاد في حالة من التضخم البحث، ويقاس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية بالصيغة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I) - Y_r$$

حيث:

$D_x$ : إجمالي فائض الطلب.

$C_p$ : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

$C_g$ : الاستهلاك الحكومي بالأسعار الجارية.

$I$ : الاستثمار بالاستثمار الجارية.

$Y_r$ : إجمالي الناتج الحقيقي.

يتضح من الصيغة السابقة أنه إذا زاد الإنفاق أو الطلب الفعال بالأسعار الجارية

1- موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص: 148 149.

(  $C_p + C_g + I$  ) على إجمالي الناتج الحقيقي ينشأ فائض طلب أو فجوة تضخمية تدفع الأسعار إلى الارتفاع.<sup>1</sup>

### 3-3 معيار الإفراط النقدي:

والمعبر عن فائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم فإذا استطعنا معرفة متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية النقود فان ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم:

$$\lambda = \frac{M}{Y}$$

حيث أن  $\lambda$  : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الاجمالي الحقيقي من كتلة النقود.

$M$  : كمية النقود معبر عنها  $M^2$ \*

$Y$ : الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

ويتم حساب حجم الافراط النقدي الزائد عن المستوى الملائم الضروري للمحافظة على استقرار الأسعار على النحو التالي:

$$M^* = \lambda \times Y_T - M_T$$

حيث أن :  $M^*$ : حجم الإفراط النقدي.

$\lambda$  : متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من كمية الكثرة النقدية المتداولة والسائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار

$Y_t$ : حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

$M_t$ : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أنواع التضخم.

تتعدد أنواع التضخم بتعدد المفاهيم الخاصة بالتضخم، ولتصنيف التضخم وسرد أنواعه يقتضي وجود أسس ومتغيرات ويمكن تصنيفه على أساس المتغيرات التالية:

1- موسى لحو بخاري: مرجع سبق ذكره ، ص ص : 149 150.

\*  $M_2$ : أو يعبر عنها في العادة ب :  $Dm/m$  وهي نسبة التغيير في الكتلة النقدية.

2- دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31 32.

1- التضخم المرتبط بالعلاقات الإنتاجية: وينقسم إلى ثلاثة أنواع:<sup>1</sup>

## 1-1 التضخم الاستهلاكي: هو ذلك التضخم الذي يصيب السلع الاستهلاكية ممثلا في تحقيق ارتفاع

المستوى العام للأسعار لهذه السلع، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أرباح كثيرة لدى منتجي هذه السلع.

## 2-1 التضخم الاستثماري: هذا النوع يحدث في أسعار السلع الاستثمارية وعوامل إنتاج منتجي السلع

الاستثمارية ويعبر عن الزيادة الحاصلة في أسعار هذه السلع حيث يترتب منها تحقيق أرباح كثيرة مؤقتة من طرف واحد.

## 3-1 التضخم الربحي: يرتبط بالنوعين السابقين فارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية ينجم

عنه زيادة الأرباح المحققة من قبل منتجي هذه السلع مما يعني حصول تضخم في الأرباح.

## 2- التضخم المرتبط برقابة الدولة للأسعار: يتفرع التضخم المرتبط بدرجة رقابة الدولة.

على الأسعار و تدخلها في تحديدها إلى ثلاثة أنواع:<sup>2</sup>

## 2-1-1- التضخم المكشوف/ الظاهر: يعني الارتفاع المستمر في الأسعار دون تدخل الدولة، ذلك نتيجة للتغيير

الحاصل في الطلب بنسبة أكبر من التغيير في عرض السلع و الخدمات، أي بفعل تأثير فائض الطلب.

## 2-2-2- التضخم المكبوت المقيد: به لا يظهر ارتفاع ملموس بالأسعار نتيجة لرقابة الدولة الشديدة على الأسعار

و القيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوسع للسلع مثل استخدام بطاقات التمويل، و هذا معناه وجود فائض في الطلب يعبر عن نفسه في السوق السوداء.

## 2-3-2- التضخم الكامن/ الخفي: و هو يعتبر جزءا من التضخم المكبوت، و هو الذي يعبر عن قيام الدولة

بتمويل جزء كبير من منتجاتها و مصانعها للإنتاج الحربي و هذا يؤثر على قلة المعروض من السلع و الخدمات و يعني ذلك وجود فائض في الطلب.

## 3- التضخم المرتبط بحدّة التضخم: يقسم التضخم من حيث حدته و درجة قوته إلى نوعين

## 3-1-1- التضخم الجامع/الزاحف: و هو أخطر أنواع التضخم و فيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا حيث

تنخفض قيمة النقود إلى درجة تصبح معها زهيدة جدا، و في المراحل الأخيرة من هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود بسرعة كبيرة حتى تصبح عديمة القيمة.<sup>3</sup>

1-حرورية موقاري ، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2015، ص: 55.

2- أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص: 200-202 .

3- حرورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

3-2- التضخم الغير جامع/المتوسط: و هو التضخم الذي ترتفع فيه معدلات الأسعار و لكن بمستوى أقل من ارتفاعها في التضخم الجامع و تكون انعكاساتها على الاقتصاد الوطني أقل خطورة بحيث يسهل على الدولة معالجته و مكافحته و الحد من آثاره.<sup>1</sup>

#### 4- التضخم المرتبط بالعلاقات الاقتصادية الدولية:

يتمثل في التضخم المصدر و التضخم المستورد. إن الفجوة الصناعية و التكنولوجية القائمة بين الدول المتقدمة و الدول النامية أدت إلى تكوين علاقات اقتصادية فيما بينها تقوم أساسا على تبعية الدول النامية و ارتباط اقتصادها بالدول المتقدمة بحيث تقوم الدول الصناعية بتصدير السلع الاستهلاكية و المنتجات للدول النامية، و نظرا لهذا الارتباط الوثيق بين اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية فإن حدوث التضخم في الدول المتقدمة يؤدي لا محالة إلى انتقاله للدول النامية عن طريق الصادرات و أن الدول المتقدمة قامت بتصدير التضخم إلى الدول النامية و هذه الأخيرة قامت باستيراده.<sup>2</sup>

#### 5- التضخم المرتبط بالظواهر الجغرافية و الطبيعية:

و نميز بين نوعين و هذا بسبب حدوث ظواهر جغرافية مؤقتة و غير اعتيادية:<sup>3</sup>

5-1- التضخم الطبيعي: و هو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف حاصلة كالتضخم الحاصل نتيجة الزلزال و البراكين أو بسبب الحروب...الخ.

5-2- التضخم الحركي: و هذا التضخم يعتبر سمة من سمات الرأسمالية بحيث يعبر عن حركة الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية المتجددة و منها الظواهر التي تتصف بالحركة الدورية.

#### 6- التضخم المرتبط بالمصدر الاقتصادي:

ينقسم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع و هي:<sup>4</sup>

6-1- تضخم الطلب: و هو الارتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض بحيث ينتج على الخلل في التوازن ما بين العرض و الطلب ارتفاعا للمستوى العام للأسعار، و هو يعبر عن زيادة طلب الأفراد للسلع و الخدمات بنسبة تفوق عرض هذه السلع المتوفرة في الأسواق و في وقت لا يمكن زيادة العرض لتلبية الطلب الكلي نظرا لعدم القدرة على زيادة الإنتاج.

1- حورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

2- حسين بن سالم جابر الزبيري، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

3- حورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 59.

4- نفس المرجع السابق ، ص ص: 58 59.

**6-2- تضخم التكاليف:** يطلق عليه أيضا اسم التضخم الزاحف و يتمثل في التضخم الناشئ من ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج تفوق نسبة معدل الزيادة في إنتاجية هذه العناصر، بحيث يحدث خلل بين مخرجات عناصر الإنتاج من السلع و المنتجات و بين مدخلاتها من تكاليف و نفقات مؤدية إلى زيادة المستوى العام للأسعار، و يعتبر ارتفاع أسعار المواد الأولية و الأجور من أهم العوامل المسببة في زيادة تكاليف السلع و الخدمات و من ثم نشأة تضخم التكاليف.

**6-3- التضخم التلقائي:** عرف التضخم التلقائي بأنه ذلك الجزء من ارتفاع الأسعار الذي ينشأ من ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل زيادة الإنتاجية و على هذا الأساس فالتضخم هنا لا ينتج بالضرورة عن وجود فائض في الطلب بحيث يزيد عن العرض و إنما ينتج عن الارتفاعات المستمرة في معدلات الأجور.

**المطلب الثالث: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم:**

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فهذه التفسيرات قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة.

إن وجود عدة نظريات تناولت ظاهرة التضخم لا يعني تناقص و تعارض تلك النظريات فهي على العكس من ذلك تتداخل و تتشابك في نواحي عديدة.

و نظرا لأهمية هذه الظاهرة يستلزم التعرض لمختلف النظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم.

**الفرع الأول: النظرية النقدية و النظرية الكينزية لتفسير ظاهرة التضخم.**

### 1- النظرية النقدية التقليدية:

يرى أنصار هذه النظرية الكمية أن الزيادة في كمية النقد المتداولة في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، أي كلما تطرقت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار التي تتم عن حصول ظاهرة تضخمية في المجتمع و تفسير ذلك من خلال معادلة " فيشر " و معادلة " كامبردج ".

$$P \cdot T = V \cdot M \quad \text{حيث أن معادلة " فيشر " هي:}$$

$$T / V \cdot M = P \quad \text{..... (1)}$$

M : كمية النقود

V : سرعة دوران النقود

T : كمية المبادلات

P : المستوى العام للأسعار

فمعادلة " فيشر " تبين وجود علاقة طردية بين كمية النقود و الأسعار، و أيضا لدينا معادلة " كامبردج ":

$$V / 1 = K \longrightarrow \dots\dots (2)$$

حيث: K: التفضيل النقدي

V: سرعة دوران النقود

لدينا العلاقة بين التفضيل النقدي (K) و سرعة دوران النقود (V) عكسية و بتعويض المعادلة (2) في المعادلة (1) :

$$P . T = K / M \longrightarrow \dots\dots(3)$$

و بتعويض حجم المعادلة (T) بالدخل نجد معادلة "كامبردج"

$$K . Y . P = M \longrightarrow \dots\dots (4)$$

و منه تبين هذه المعادلة وجود علاقة طردية بين كمية النقود (M) و المستوى العام للأسعار (P)

$$K . Y / 1.1. M = P \longrightarrow \dots\dots(5)$$

أي كلما ارتفعت كمية النقود (M) تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي سيؤدي إلى ظاهرة التضخم.<sup>1</sup>

## 2- النظرية الكينزية:

يمكن أن نسمي نظرية التضخم الكينزية بنظرية فائض الطلب، حيث أثار "كينز" في نظريته العامة أن النظرية التقليدية للنقود فشلت في تشخيص أسباب الكساد العظيم كما رفض الأفكار الأساسية لتحليل الكلاسيكي، و عند "كينز" يتحدد المستوى التوازني عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي الفعال.

و يتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين اساسيتين هما:<sup>2</sup>

**2-1- المرحلة الأولى:** لا تكون فيها المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي مستقلة، هذه الحالة عند زيادة إنفاق الحكومة مثلاً: فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل و بالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يمتص التوظيف و الإنتاج و لن يؤدي بالضرورة إلى ظاهرة التضخم، فالتشغيل غير الكامل يعني مرونة الجهاز الإنتاجي و قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب.

**2-2- المرحلة الثانية:** و هي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقة الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تتجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي

1- دليلة عامر، مرجع سبق ذكره ص ص: 32 33.

2- نفس المرجع السابق ، ص ص: 33 34.

للسلع و الخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، و يسمى الفرق بين الطلب الكلي و الناتج الوطني فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار أي عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على مواجهة هذه الزيادة و بذلك يتحقق الاختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي.

الفرع الثاني: النظرية الاحتكارية و النظرية الهيكلية لتفسير ظاهرة التضخم.

### 1- النظرية الاحتكارية:

تركز هذه النظرية على تحليل أسباب التضخم في جانب العرض الكلي بصورة أساسية حيث ترجع هذه النظرية حدوث التضخم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، و لذلك يطلق عليها ظاهرة التضخم المدفوع بتكاليف الإنتاج، حيث يحدث التضخم بسبب انخفاض العرض الكلي الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، و لكن السبب الرئيسي لارتفاع التكاليف هو وجود قوة احتكارية في أسواق عناصر الإنتاج تستطيع رفع أسعار منتجاتها لأنها لا تخشى المنافسة فهي تسيطر على الأسواق و بالتالي تسيطر على أسعار السلع. غير أن ارتفاع أسعار السلع يشجع العمال على المطالبة بزيادة أجورهم لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، و هذا يعطي مبررا آخر للشركات لزيادة أسعار منتجاتها نظرا لارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب زيادة الأجور، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة مفرغة من زيادة الأسعار فزيادة الاجور و من ثم زيادة الأسعار و بالتالي تصاعد معدلات التضخم.

و في الجانب الآخر، توجد نقابات العمال في أسواق عناصر الإنتاج، حيث تقوم النقابات بالمطالبة بزيادة أجور العمال لأسباب مختلفة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن بند الأجور يمثل نسبة مرتفعة في تكاليف الإنتاج و عندما تزيد تكاليف الإنتاج فإن هذا يعد مبررا للشركات لزيادة أسعارها و بالتالي يؤدي هذا الأمر إلى تصاعد معدلات التضخم، و من المعروف أنه عندما تمتلك نقابات العمال قوة احتكارية في سوق العمل فإنها تتجح في الضغط على أرباب الشركات لزيادة الأجور و لهذا السبب يحمل أرباب الشركات نقابات العمال مسؤولية حدوث التضخم.<sup>1</sup>

### 2- النظرية الهيكلية:

تحاول هذه النظرية تفسير أسباب التضخم في الدول النامية حيث ترجع أسباب التضخم إلى جملة من الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية و من أبرزها مايلي:<sup>2</sup>

إختلالات في الطلب الكلي تتمثل في وجود طلب كلي ضعيف بسبب انخفاض مستويات الدخل للأفراد، الأمر الذي ينعكس على ضعف الادخار و الإنفاق الاستهلاكي على السواء

1- محمد أحمد الافندي، مرجع سبق ذكره، ص: 318

2- نفس المرجع السابق، ص ص: 320 321

إختلالات في العرض الكلي حيث تعاني الدول النامية من اختناقات كبيرة في إنتاج السلع الاستهلاكية و السلع الصناعية بسبب ضعف هياكل الإنتاج و ضعف البنية الأساسية من طرقات و خدمات مياه و كهرباء و غيرها، مما يؤدي إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي للاستجابة السريعة لزيادة الإنتاج. إضافة إلى اختناقات و نقص في السلع الزراعية حيث يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعارها و بالتالي تصاعد معدلات التضخم.

تختلف المؤسسات المالية الوسيطة التي تقوم بدور الوساطة المالية في تجميع المدخرات و تحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسبب تخلف العرض الكلي عن الطلب الكلي. إتباع سياسة تمويل عجز الموازنة بالإصدار النقدي بسبب ضعف مصادر التمويل الأخرى لضعف قاعدة الاقتصاد الوطني المولدة للدخل و ضعف هياكل التمويل الأخرى. عدم الاستقرار السياسي و التسارع في تغير و تقلب الأنظمة السياسية ينعكس على تقلبات السياسة الاقتصادية و افتقارها للمصداقية.

### المبحث الثاني: أسباب التضخم و طرق علاجه.

نظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، فكان من الضروري وضع و تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية و المالية و غيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، و التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تولد الضغوط التضخمية و يختلف علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة و كذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان المتقدمة و النامية، و لعلاج ظاهرة التضخم يتطلب تنفيذ السياسات الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.<sup>1</sup> و عليه تم تقسيم هذا المبحث كالآتي:

**المطلب الأول: أسباب التضخم.**

**المطلب الثاني: آثار التضخم.**

**المطلب الثالث: سياسات معالجة التضخم.**

1- حورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

## المطلب الأول: أسباب التضخم

عندما يصبح التضخم مهددا لرخاء المجتمع و محدثا للعديد من الآثار السلبية، فإن البحث عن الأسباب المؤدية ارتفاع الأسعار يعتبر أمرا حيويا، و موضوعا يثير كثيرا من الجدل و النقاش من قبل مسؤولي السياسة الاقتصادية، و عادة يميز الاقتصاديون بين العديد من الأسباب المنشئة للتضخم،<sup>1</sup> نذكر منها:

## الفرع الأول: نشوء التضخم أثناء و بعد انتهاء الحرب.

1- التضخم أثناء الحرب: و ينشأ التضخم في زمن الحرب لسببين رئيسيين:<sup>2</sup>

- انعكاس أثر زيادة حجم القوة الشرائية على إنتاج السلع و الخدمات للأغراض الحربية و في نفس الوقت تكون السلع و الخدمات غير متاحة للمستهلكين و بعبارة أخرى ( قصور عرض السلع الاستهلاكية).
- عندما تكون هناك ثغرة بين زيادة النفقات الحكومية و الإيرادات الحكومية، و تقوم الحكومة بتغطية هذه الزيادة بالاقتراض من العامة عن طريق إصدار أدونات الخزينة.

## 2- التضخم بعد انتهاء الحرب:

و ينشأ التضخم بعد الحرب عندما يستمر نقص السلع الاستهلاكية و يرغب الناس في إنفاق أموالهم المدخرة في زمن الحرب.

## الفرع الثاني: طرق و سياسات حكومية.

ينشأ التضخم نتيجة لقيام الحكومة بمايلي:<sup>3</sup>

- 1- تمويل الميزانية: إذا كانت الحكومة لا ترغب في موازنة ميزانيتها عن طريق الضرائب باعتبارها وسيلة غير شعبية، حيث تلجأ إلى التمويل التضخمي ( الإصدار النقدي )
- 2- دور الحكومة في تحقيق العمالة الكاملة: قد تجد الحكومة نفسها لسبب او لآخر مضطرة إلى إتباع أسلوب في العمالة يزيدا أكثر من اللازم، في هذه الحالة ينشأ التضخم نتيجة الطلب الكبير على العمل بنسبة أكبر من العرض.
- 3 - التخلص من الالتزامات الأجنبية: أحيانا تلجأ الدولة إلى تخفيض قيمة عملتها تخفيضا كبيرا يؤدي بها إلى الانهيار إذا كانت ترغب في تخفيض التزاماتها الأجنبية.

1- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

2- سامر بطرس جلد، النقود و البنوك، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص: 157.

3- نفس المرجع السابق ، ص: 157.

## الفرع الثالث: التضخم الناشئ عن الإستيراد و التغيرات الهيكلية.

## 1- التضخم المستورد:

هو التضخم الذي يكون سببه و مصدره الإستيراد، و المرتبط بالاعتماد في معظم النشاطات الاقتصادية على ما يتم استيراده من الخارج، و بالذات في الدول النامية نتيجة عجز إنتاجها المحلي عن تلبية معظم احتياجاتها لانخفاضه و ضعف درجة تنوعه، حيث يمكن أن يحصل التضخم نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، كما أن التضخم يمكن أن يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات إنتاج مستوردة في العمليات الإنتاجية، و بذلك تزداد تكاليف الإنتاج، و أسعار المنتجات و التي يكون سببها و مصدرها التضخم المستورد هذا.<sup>1</sup>

2- التضخم الهيكلية: إن السبب الذي يقف وراء بروز هذا النوع من التضخم يعود إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في مسار و حركة الاقتصاد والوطني و ما يترتب عنها من تغيرات هيكلية في كل من الطلب الكلي و العرض الكلي.

و قد يرجع سبب التضخم الهيكلية إلى التغيرات الهيكلية التي تحدث في دالة الطلب الكلي و بشكل يفوق التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لبرامج التنمية الاقتصادية.<sup>2</sup>

## الفرع الرابع: العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع و العرض الكلي نحو الانخفاض.

1-العوامل الدافعة بالطلب الكلي إلى الارتفاع: يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار ( التضخم) حسب هذا الاتجاه إلى وجود فائض في الطلب الكلي لا يقابله زيادة في العرض الكلي، بمعنى أن الزيادة في الطلب سواء في سوق السلع أو في

سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنها فائض طلب عن العرض يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار مع افتراض قابلية الأسعار للتغير بحيث ترتفع الأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع و الخدمات سواء كان هذا الأخير إنفاقاً استهلاكياً أو استثمارياً أو حكومياً مع عدم إمكانية استجابة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني حتى تقابل الزيادة في الطلب و بالتالي تنعكس على ارتفاع الأسعار.<sup>3</sup>

إن التضخم الناشئ عن الطلب لا يخرج عن كونه مجرة الزيادة في مكونات هذا الأخير فالبحث عن العوامل الدافعة أو المؤدية إلى ارتفاع الطلب الكلي من شأنها أن تفسر لنا أسباب هذه الظاهرة، و من بين هذه الدوافع مايلي:<sup>4</sup>

-زيادة الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري .

1- فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص: 316.

2- حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

3- عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 21 22.

4- نفس المرجع السابق ، ص: 23- 26.

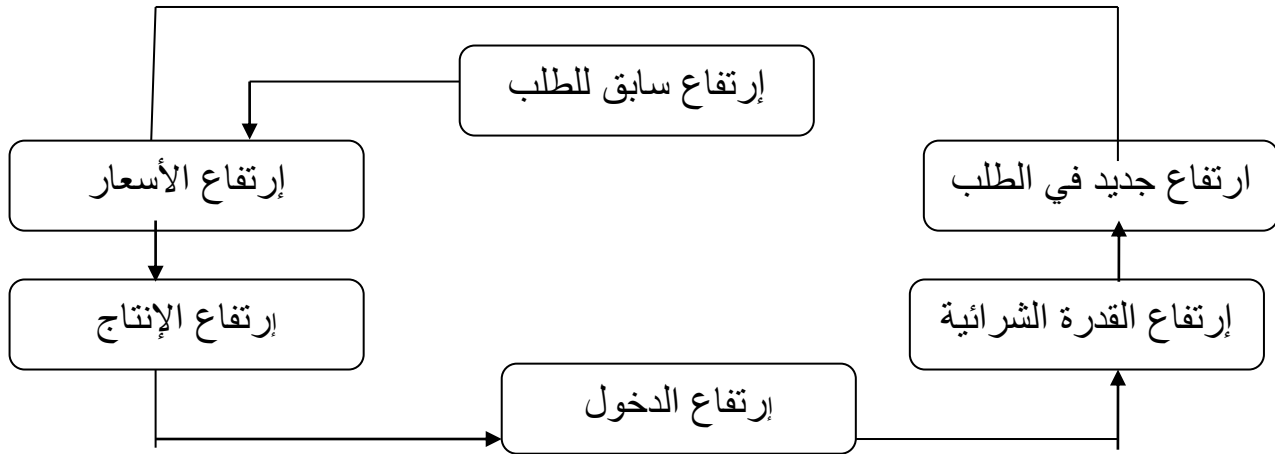
-التوسع في فتح الإعتمادات من قبل المصارف (إذا أرادت الدولة زيادة التشغيل و بلوغه الاستخدام التام في الاقتصاد تشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة ← زيادة الاستثمارات و التي تصبح زائدة عن حاجات الطلب على المنتجات الحقيقية الموجود في المجتمع ← ارتفاع الأسعار ← حدوث ظاهرة تضخمية سببها الأول الإعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين).

-العجز في الميزانية\*، و تمويل العمليات الحربية.

-الارتفاع في معدلات الأجور، و التوقعات و الأوضاع النفسية للأفراد.

و الشكل التالي يفسر لنا التضخم بالطلب:

### الشكل رقم (3): تفسير التضخم بالطلب



المصدر: عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

3- العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: إن نظرة الاقتصاديين التي أكدت على جانب الطلب لم

تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلاً في نظرة

الاقتصاديين لجانب العرض حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، و

من بين أهم العوامل المسببة لانخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز

الإنتاجي توفيرها، إضافة إلى مجموعة من العناصر الأخرى ندرجها فيما يلي:<sup>1</sup>

2-1- تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل التام لجميع طاقاته، و بذلك

يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص.

\* عجز الميزانية المتزايد يسهم في تزايد معدلات التضخم من خلال تعميق الفجوة بين الطلب الكلي و العرض الكلي ( فائض الطلب) كتمويل العجز بالإصدار النقدي.

1- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

2-2- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، و هذا يعود إلى أسباب تـختلف حسب ظروف كل بلد، و تتغير من فترة إلى أخرى.

2-3- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال و الموظفين المختصين، و كذا المواد الأولية و الخام ... إلخ. فالتضخم إذن قد يتمثل في انخفاض المردود الإنتاجي المعروض عن الطلب الكلي الفعلي المقابل له، كما يتمثل في ارتفاع الطلب الكلي الفعلي عن المردود الإنتاجي المعروض و المقابل له، أي يعود إلى عوامل انخفاض العرض الكلي و ارتفاع الطلب الكلي.  
المطلب الثاني: آثار التضخم.

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية و الاجتماعية التي تنجم عنه، الشيء الذي يجعله يتجاوز خاصيته النقدية، من حيث أنه يترتب عنه نتائج متغايرة تنعكس على مختلف أشخاص النظرية الاقتصادية، و تنعكس أيضا على البناء الاقتصادي و الاجتماعي و متغيراته الكلية، و هذا ما يجعل التضخم إحدى المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية على المجتمع.<sup>1</sup> و بشكل عام يمكن أن نلخص أهم آثار التضخم فيمايلي:<sup>2</sup>

### 1- الأثر على عدالة توزيع الدخل:

يحدث هذا الأثر أكثر من صدق في المجتمع فمن ناحية يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين و متقاعدین و غيرهم بشكل ملموس و كبير من جراء الانخفاض في القوة الشرائية لدخولهم في حين يعود التضخم إلى حد ما بالنفع على المنتجين و أصحاب الأعمال الذين ارتفعت أسعار منتجاتهم و يكون ذلك أكثر وضوحا في حالة تفاوت ارتفاع الأسعار بين السلع و الخدمات المختلفة فالذين ارتفعت أسعار سلعهم أكثر من غيرها يستفيدون بشكل اكبر من أولئك الذين شهدت أسعار سلعهم ارتفاعا عاديا و معتدلا.

من ناحية أخرى يستفيد المقترضون (المدينون) بشكل أكبر من ارتفاع الأسعار و يتضرر المقترضون (الدائنون) كثيرا من ذلك، فالمبلغ الذي حصلت عليه اليوم عند حدوث تضخم متسارع يفقد نسبة كبيرة من قوته الشرائية في المستقبل أو عنده سداده، و عليه فإن عمليات البيع الآجل (بالتقسيط) تتأثر بشدة في الفترات التي يتوقع فيها تزايد الأسعار بشكل مستمر و يغدو من الصعب استخدام هذه الطرق من البيع في الدول التي تشهد باستمرار تزييدا متسارعا في المستوى العام للأسعار.

1- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

2- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 261-264.

**2- الأثر على أسعار الفائدة:**

لتفادي خسارة الدائنين أو المقترضين و لتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقترضين، و من هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي و سعر الفائدة الحقيقي و الأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم و بحسب معدل الفائدة الحقيقي وفقا لمعادلة "فيشر" على النحو التالي:  $f - i = r$  حيث (r) هو معدل الفائدة الحقيقي و (i) هي معدل الفائدة الاسمي او المعلن عنه و (f) هو معدل التضخم.

**3- الأثر على التجارة الخارجية:**

يؤدي ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا إلى انخفاض تنافسيتها في أسواقها الخارجية، مما يعني تراجع حجم الصادرات في البلد المعني، كما يؤدي انخفاض أسعار السلع المستوردة نسبة إلى نظيراتها المحلية التي ارتفعت أسعارها إلى ازدياد حجم الاستيراد مما يعني زيادة الاعتماد على الخارج و اختلال ما يسمى بالميزان التجاري) الفرق بين الصادرات و الواردات) للبلاد. و تصبح محصلة ذلك النزوح نحو الإستراد و الإحجام عن السلع المحلية و تراجع حجم الإنتاج المحلي و تعطل جزءا كبير من الطاقة الانتاجية و قوة العمل في البلاد و ظهور البطالة بشكل سافر.

- بالإضافة إلى الآثار السابقة، هناك آثار أخرى نوجزها فيمايلي:<sup>1</sup>

**4- إضعاف ثقة الأفراد بالعملة:**

و إضعاف الحافز على الادخار إذا أعقبت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ النقود في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة، و هنا يزيد التفضيل النقدي فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر و ينخفض ميلهم للادخار و ما تبقى لديهم من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب و عملات أجنبية مستقرة القيمة و إلى شراء سلع معمرة و عقارات.

**5- توجيه رؤوس الأموال:**

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى فنتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار و هي عادة السلع الترفيهية التي يطلبها أصحاب الدخل العالية، كما ينتج قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد و المضاربة على أسعار الأراضي الزراعية و كذلك المضاربة التجارية.

1- أنس البكري، وليد صافي، مرجع سبق ذكره، ص: 205-207.

**6- تعطيل مشروعات التنمية:**

يؤدي الارتفاع المستمر إلى إرباك في مشروعات التنمية بسبب استحالة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات بصورة نهائية ترتفع عناصرها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات، الأمر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد اللازمة لإتمام مشروعاتها.

-و من الملاحظ أيضا أن التضخم يزيد من التفاوت في توزيع الدخل و الثروات و يخلف موجة من التوتر و التذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي و السياسي الضروري لنتيجة الاقتصاد المحلي، بالإضافة على بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع و منها تفشي ظاهرة الرشوة و الفساد الإداري و هذا بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود.

**المطلب الثالث: سياسات معالجة التضخم.**

إن خطورة التضخم في الاقتصاد الوطني يجعل هدف القضاء عليه أو على الأقل احتوائه و الحد من تفاقمه من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، نظرا للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و هو ما يعتبر جوهر الموضوعات التي تختص بها السياسات النقدية و المالية فهي تعالج بوسائلها المختلفة ضرورة ضبط معدلات التضخم للمستويات المثلى<sup>1</sup> و هذا بالإضافة إلى مختلف النظريات التي تطرقت إلى موضوع علاج التضخم و هذا ما ستعالجه في هذا المطلب.

**الفرع الأول: النظريات النقدية و علاج التضخم.**

لقد قامت النظريات الاقتصادية عبر تاريخها بدراسة ظاهرة التضخم و حاولت طرح مجموعة من الأساليب لعلاجها و فيمايلي سنتطرق إلى بعض هذه النظريات:

**1- النقديون و معالجة التضخم:** يكون علاج النقديين للتضخم في ضرورة تقييد الائتمان المصرفي<sup>2</sup> بالإضافة إلى مايلي<sup>3</sup>:

- كبح انخفاض القوة الشرائية للنقود بتقييد الاستهلاك
- تحويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب
- إتباع سياسة انكماشية في الدول بتقليل النفقات الحكومية
- تأجيل بعض الأنشطة الاقتصادية في الدولة التي لا تضر بخطط التنمية.

**2- الكينزيون و معالجة التضخم:** طبقا لنموذج الفجوة التضخمية و التي قدمها كينز، فإن علاج التضخم يتم من خلال القضاء على هذه الفجوة باستخدام الطرق التالية:<sup>4</sup>

1- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص: 102.  
 2- السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 226.  
 3- سامر بطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 158.  
 4- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

**2-1- الطريقة الأولى:** و تأتي من خلال المعروض النقدي، فطالما أن هناك زيادة في المستوى العام للأسعار فإن الطلب على النقود سوف يزداد و إذا لم يتم زيادة المعروض النقدي من قبل السلطة النقدية، فإن سعر الفائدة السائد في السوق سوف يرتفع و هو الأمر الذي يؤدي إلى إحجام المستثمرين في إتخاذ قرارات الإنفاق الاستثماري، و لذلك ينخفض الطلب الكلي عند إرتفاع سعر الفائدة.

**2-2 الطريقة الثانية:** من خلال الآثار التي تحدث من جراء التضخم و التي تتمثل في إعادة توزيع الدخل، فإذا كان التضخم سوف ينتج عنه إعادة توزيع الدخل من أصحاب الميل الحدي للاستهلاك العالي إلى أصحاب الميل الحدي للاستهلاك المنخفض، فإن جملة الإنفاق الاستهلاكي سوف تنخفض و سوف ينخفض الطلب الكلي ليتساوى مع القيمة الحقيقية للنواتج  $P/Y$  و تختفي الفجوة التضخمية.

### 3- الهيكليون و علاج التضخم:

أما الهيكليون فيروا أنه يتم معالجة التضخم علاجاً منهجياً طبقاً لمايلي: ينظر إلى التضخم على أنه مجموعة من الإختلالات الهيكلية و الوظيفية و يتم معالجة التضخم من خلال القضاء على مسبباته التي ترتبط ارتباطاً دقيقاً بالواقع الاقتصادي.<sup>1</sup>

فقد خلص الاقتصاديون الهيكليون إلى أن التضخم مشكلة تتصل بجانب العرض أكثر من اتصالها بجانب الطلب و أنها ظاهرة تصاحب عملية التنمية الاقتصادية لما تحدث من تغيرات اقتصادية و اجتماعية تولد ضغوطاً تضخمية، تقتضي إحداث تغيرات مستمرة في هيكل الاستثمار، الاستهلاك الإنتاج و التوزيع.... إلخ.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: السياسة المالية و علاج التضخم.

يقصد بالسياسة المالية استخدام الميزانية في تحقيق النمو المتوازن، و تستخدم السياسة المالية في أوقات التضخم حيث تلجأ السلطات الحكومية من خلال استعمال أدوات السياسة المالية إلى خفض حجم الطلب الكلي من خلال ضغط الإنفاق و العمل على إعادة التوازن إلى الاقتصاد، و تتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيمايلي:

#### 1- الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظراً لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، يحتم على الحكومة التدخل عن طريق الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخل و الأرباح الكبيرة و ذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق

1- السيد متولي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص: 227.

2- أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

الكلي على السلع و الخدمات و إعادة التوازن إلى الاقتصاد، و كذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب و التي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.<sup>1</sup>

## 2- سياسة الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي و الاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور و المرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية، و مبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كأحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع و الأدمت، و يؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، و ذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية و ضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و التي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات.<sup>2</sup>

## 3- سياسة القروض العامة:

فالسياسة المالية في رقابتها و إدارتها للذين العام تعمل على سد العجز في منابع التمويل و تعمل هذه السياسة على تحويل القوة الشرائية الزائدة من الأفراد و مؤسسات القطاع الخاص أو مؤسسات القطاع العام ذات الفائض إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام.<sup>3</sup>

و يتوقف نجاح سياسة القروض العامة في تحقيق أهدافها في مكافحة الضغوط التضخمية في الاقتصاد بالاعتماد على مصدرها، و هنا نفرق بين نوعين من القروض:<sup>4</sup>

**3-1 القروض الحقيقية:** و تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد و وحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب في سندات القروض العامة، و تمثل تلك المدخرات جزءا من القوة الشرائية الحالية في الاقتصاد

1- حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

2- نفس المرجع السابق ، ص ص: 54 55.

3- عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

4- حورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

و بالتالي تؤدي إلى حدوث انخفاض في حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات و تحقيق الاستثمار في المستوى العام للأسعار .

**3-2- القروض التضخمية:** و تنشأ هذه القروض عن طريق الاقتراض من الأفراد و المؤسسات المصرفية من خلال الإكتتاب في سندات القروض العامة، غير أن تلك المدخرات تكون ناتجة عن الزيادة في كمية النقود من خلال التوسيع النقدي أو الائتماني، و بالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم و ذلك على اعتبار أن هذه القروض لم تساهم في امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد و المؤسسات كونها مولت من خلال إصدارات نقدية جديدة، تساهم في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

### الفرع الثالث: السياسة النقدية و علاج التضخم.

تهدف السياسة النقدية بشكل عام إلى التأثير في عرض النقود لخلق التوسع و الانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، و الهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب و الاستثمار و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة و العكس يؤدي إلى تخفيضها و الحد من التوسع و الإنتاج<sup>1</sup> و يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيق هذه السياسة بواسطة مجموعة من الأدوات الكمية و النوعية نوضحها فيما يلي:

#### 1- أدوات السياسة النقدية الكمية:

هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر للتأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصادها ما يهدف إلى التأثير على تكلفة الحصول على الأموال و التأثير على مستوى السيولة البنكية من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة<sup>2</sup> و تتمثل أدوات السياسة النقدية الكمية فيما يلي:

**1-1- سياسة إعادة الخصم:** بواسطة هذه السياسة يمكن التأثير على خلق النقود عن طريق الرفع أو خفض من مفعوله، فإذا أراد البنك المركزي تقليل كمية الائتمان و مكافحة التوسع في الإنفاق النقدي للتخفيض من التضخم يرفع معدل إعادة الخصم مما سيؤثر سلباً على قدرة المصارف على منح الائتمان.<sup>3</sup>

**1-2- سياسة الاحتياطي القانوني:** هي وسيلة فعالة لتنظيم حجم الائتمان وجد ملائمة للسوق المالية الضيقة و غير المنتظمة، تتجلى فعالية نسبة الاحتياطي القانوني في أوقات التضخم أكثر منها في أوقات الكساد ففي حالة التضخم فإن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يقيد من مقدرة البنوك التجارية على زيادة حجم الائتمان و الودائع، و نتائج هذه السياسة غير مؤكدة في كثير من الأحيان خاصة إذا كانت السيولة عالية في المصارف كما هو الحال في بعض الدول النامية.<sup>4</sup>

1- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

2- حورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

3- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 227.

4- دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

**1-3- سياسة السوق المفتوحة:** هي وسيلة فعالة يقوم بها البنك المركزي للرقابة على حجم الإحتياجات النقدية للبنوك التجارية، و بالتالي بحجم الائتمان و كميات النقد المتداول فحين دخول البنك المركزي الأسواق المحلية مشتريا أو بائعا فإنه بذلك يتحكم في قيمة و حجم الأوراق المالية و السندات الحكومية مما يؤهله إلى معالجة ظاهرة التضخم باستخدام سياسة السوق المفتوحة عن طريق تأثيرها في سعر الفائدة في الأسواق المحلية، حيث ارتفاع سعر الفائدة يخفض من حجم الاستثمارات الجديدة و يخفض بدوره من الإنفاق الكلي أي الطلب الفعلي.<sup>1</sup>

## 2- أدوات السياسة النقدية النوعية:

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات نوعية للتأثير في كيفية الائتمان و اتجاهه و تهدف هذه الأدوات (النوعية) إلى التأثير على التي يستخدم بها الائتمان و ذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة و حجبها عن المجالات الأخرى،<sup>2</sup> و تتمثل أهم هذه الأدوات فيمايلي:<sup>3</sup>

**2-1- الإقناع الأدبي:** يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة الإقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقا للأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي يجعل تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان، و عادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك و كثيرا ما تلجأ إليه البنوك التجارية لتوفير إحتياجات من السيولة النقدية.

**2-2- تحديد هامش الضمان:** تستخدم هذه الوسيلة عند قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات ائتمانية تستخدم بهدف المضاربة في سوق الأوراق المالية، حيث يقوم الأفراد عند شرائهم للأوراق بتمويل الشراء من جانبين، الجانب الأول يمول من أموالهم الخاصة و يمثل هامش الضمان المقدم من الأفراد عن القروض الممنوحة للمضاربة، و يمول الجانب الثاني من مشترياتهم من الأوراق المالية من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة لهم من البنوك التجارية. ففي حالة التضخم و زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية رفع و نسبة هامش الضمان مما يؤدي إلى رفع نسبة مساهمة تمويل شرائها المقدمة من البنوك التجارية، و بالتالي يؤدي إتباع هذه الوسيلة إلى خفض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها لأغراض استخدامها في اقتناء الأوراق المالية.

1- دليلة عامر ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 36 37.

2- حورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

3- نفس المرجع السابق ، ص: 97-99.

**2-3- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:** تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الاستهلاكي، و خاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، و التي تتم من خلالها قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع و سداد بقية القيمة بالتقسيط، و في ظل تنامي عملية البيع بالتقسيط و ظهور البوادر التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع المعمرة كالأثاث و السيارات بتدخل البنك المركزي من خلال رقابته على الإنفاق الاستهلاكي بهدف الحد من تنامي الطلب على تلك السلع من خلال رفع قيمة المبلغ المقدم من ثمن السلع و تخفيض مدة التقسيط و ذلك بدافع تخفيض حجم الطلب عليها.

**2-4- إحداث التوازن بين القطاعات:** تعد أسعار الفائدة من أكثر محددات الطلب على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها، و عليه فإن حدوث زيادة في الطلب على القروض الممنوحة لقطاع معين في الاقتصاد كقطاع الانشاء مثلا، من شأنه أن يؤدي إلى حدوث اختناقات في القطاع بسبب الزيادة في الطلب على مستلزمات البناء و التشييد بصورة تزيد عن طاقة العرض لهذه السلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، و لذا يتدخل البنك المركزي من خلال استعمال أسعار الفائدة.

بالإضافة أيضا إلى:

**2-5- سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة:** و تعبر سياسة الحد الأقصى لسعر الفائدة عن قيام البنك المركزي بفرض حد أقصى لسعر الفائدة الممنوح من طرف البنوك التجارية لا يمكن تجاوزه، حيث أنها تكون منخفضة في حالة محاربة التضخم للحد من إمكانية التوسع النقدي.<sup>1</sup>

1- السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 228.

**المبحث الثالث: العلاقة بين التضخم و الإنفاق الحكومي في الفكر الاقتصادي.**

إن جدلية العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم تختلف بين المنظرين الاقتصاديين من حيث المبدأ، فالعديد من الاقتصاديين يعتبرون أن الانفاق الحكومي يتأثر بتغيرات المستوى العام للأسعار إذ أن إرتفاع هذا المستوى يعني إنخفاض قيمة النقود مما يعني ضرورة قيام الحكومة بزيادة حجم أو مبلغ الانفاق الحكومي لأجل الوفاء بحجم الخدمات العامة التي ينبغي على الحكومة الاضطلاع بها و في حالة عدم زيادة حجم الانفاق الحكومي عند ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن ذلك يعني انخفاض حجم الخدمات العامة التي كانت الحكومة تتعهد القيام بها<sup>1</sup>، كما أن للإنفاق الحكومي آثارا معينة على المستوى العام للأسعار (سلبية كانت أو إيجابية ) و من خلال هذا المبحث سوف نقوم بتوضيح العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم و الآثار الناجمة عن هذه العلاقة و هذا بتقسيم المبحث كالتالي:

**المطلب الأول: العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم.****المطلب الثاني: آثار الانفاق الحكومي على التضخم.****المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم.**

من اجل فهم العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم سوف نتعرض إلى أهم الجوانب النظرية التي توضح بصفة جلية هذه العلاقة من خلال: التضخم الناشئ عن جذب الطلب، التضخم بدفع النفقة و نظرية التضخم الهيكلية.

**الفرع الأول: نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب.**

التضخم الناشئ عن جذب الطلب هو تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار نظرا لسبب وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج فعند الوصول إلى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب و زيادة الإنفاق العام الكلي من طرف الدولة إلى جذب الأسعار نحو الارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع، و في هذا المجال هناك وجهتي نظر يمكن التعرض إليها كمايلي:<sup>2</sup>

1- يركز الاقتصاديون على الربط بين الطلب الكلي و العرض الكلي، فإذا زاد الطلب الكلي بسرعة أكبر من العرض فإن الأسعار سوف ترتفع.

2- يرى غالبية الاقتصاديين أن التوسع السريع في عرض النقود بسبب التضخم، و هناك من يرى أن الأسعار ترتفع بسبب وجود كمية قليلة من السلع.

1- محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

2- نفس المرجع السابق ، ص : 158.

فالتضخم يكون نتيجة وجود خلل بين العرض و الطلب و للوقاية منه يجب تفادي العوامل المسببة له (الحد من الزيادة في الطلب الكلي، ترشيد الاستهلاك الحد من الاستثمار، سياسة نقدية مشددة).

### الفرع الثاني: التضخم بدفع النفقة.

يحدث هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع معدلات الأجور من خلال ضغط العمال بواسطة نقاباتهم كما سبق و تطرقنا إلى هذه النقطة بالتفصيل في المبحث الأول حيث أن:<sup>1</sup>

ارتفاع تكاليف الإنتاج ← ارتفاع أسعار المنتجات ← دفع العمال للمطالبة برفع مستوى أجورهم  
 ارتفاع تكاليف الإنتاج مرة أخرى بسبب زيادة الأجور ← ارتفاع معدل التضخم.

### الفرع الثالث: نظرية التضخم الهيكلي:

يفسر التضخم الهيكلي من خلال تحليل الخلل في مكونات العرض الكلي و الطلب الكلي و علاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية، و ينشأ هذا التضخم لسببين أساسيين هما:<sup>2</sup>

#### 1- إنعدام مرونة كل من الأجور و الأسعار كونها عسوية على الإنفاق:

ففي كثير من البلدان لا يمكن تخفيض الأجور أقل من حد معين نظرا لعدة عوامل منها أجور الحد الأدنى المضمون التي لا يجب تخفيضها، و كذلك أسعار المنتجات تتحكم فيها قوى العرض و الطلب لكن هناك قوى أخرى لها أهمية بالغة تتمثل في تكلفة المنتج و هامش الربح اللذان يحددان سعر المنتج، بحيث يكون سعره أكبر من ( التكلفة + هامش الربح)

#### 2- تغير بنية الطلب:

إذا افترضنا زيادة الطلب على منتجات قطاعات معينة، فإن أسعارها سوف ترتفع مما يؤثر على قطاعات أخرى تستعمل تلك المنتجات كسلع وسيطية في إنتاجها، و كذا سوف ترتفع الأسعار في قطاعات عديدة و بالتالي تتوسع الفجوة التضخمية.

### المطلب الثاني: آثار الإنفاق الحكومي على التضخم.

من خلال هذا المطلب سنقوم بإبراز الآثار السلبية لزيادة الإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار و بالمقابل الآثار الإيجابية على نفس المتغير.

1- محمد أحمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص: 318.

2- محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 160.

الفرع الأول: الآثار السلبية.

هناك عدة أشكال يضطلع بها الإنفاق الحكومي في صورة زيادات انفاقية غير مدروسة تساهم بالدرجة الأولى في أحداث ضغوط تضخمية ناتجة عن ارتفاع في الأسعار، و من أهم الأشكال مايلي:<sup>1</sup>

1- يمكن أن تحدث زيادة الإنفاق الحكومي آثار تضخمية في حالات عديدة، خاصة في جانب التحويلات النقدية الموجهة من طرف الدولة لطبقة معينة بهدف رفع القدرة الشرائية لهذه الفئة، فهي تعتبر نية حسنة من جانب الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية لفئة معينة لكن إذا لم يأخذ المخطط التالي المعد من قبل الحكومة بالحسبان هذه الزيادة في القدرة الشرائية التي سوف تترجم على صعيد زيادة الطلب، فسوف يترجم الأمر إلى فائض في الطلب و من ثم أسعار بعض المنتجات الضرورية التي زاد عليها الطلب.

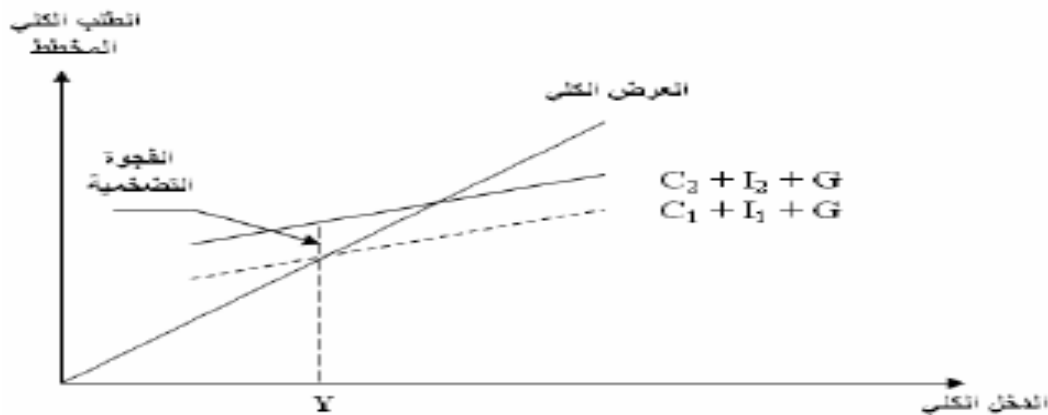
2- تعتبر مزاحمة القطاع العام (غير المدروسة) للوحدات الاقتصادية المختلفة في الحصول على وسائل الإنتاج المختلفة سواء في سوق العمل (يد عاملة) أو في سوق السلع أو في سوق رأس المال يساهم في ارتفاع تكاليف الحصول على هذه الوسائل مما يرفع أسعار المنتجات النهائية التي تعود بالسلب على الأفراد كما أنه يعتبر من أسباب ظهور نوبات تضخمية صعبة التخلص منها على المدى القصير.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية.

كما يمكن للدولة أن تستخدم إنفاقها بصورة مدروسة تساهم في كبح جماح الضغوط التضخمية و الحفاظ على مستوى مستقر في جانب الأسعار من خلال الأشكال التالية:<sup>2</sup>

- إن التنبؤ الدقيق بالتضخم يعني استخدام سياسة انفاقية انكماشية للتخفيف من حدة الفجوة التضخمية لأن خفض الانفاق الحكومي يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم(04): سياسة الإنفاق الحكومي الانكماشية للتغلب على الضغوط التضخمية.



المصدر: محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 162.

1- محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 161-162.

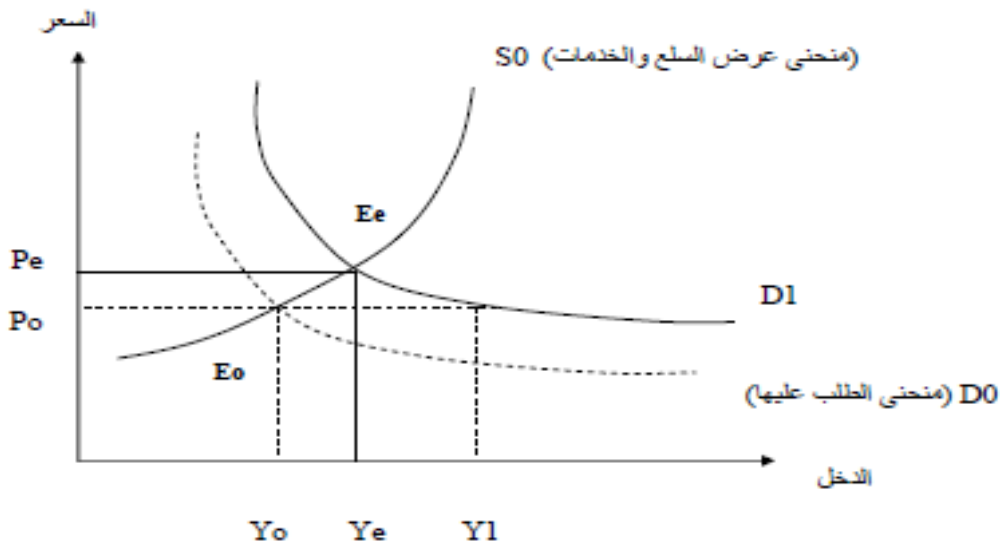
2- نفس المرجع السابق ، ص. 162-164.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا مايلي:

زيادة الدخل (Y)  $\rightarrow$  زيادة الاستهلاك (C) + زيادة الاستثمار (I)  $\rightarrow$  زيادة الطلب الكلي  $\rightarrow$  زيادة العرض الكلي  $\rightarrow$  زيادة الانفاق (G) و بالتالي حدوث فجوة تضخمية.

- توجيه الانفاق الحكومي إلى الدعم السلعي فإن ثمن تلك السلع سوف يعرف إنتعاشا ملحوظ يكون في صالح أصحاب الدخل المحدود كإعانة للطبقات الفقيرة، و الشكل الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق:

الشكل رقم(05): تأثير الدعم السلعي على توازن السوق



المصدر: محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

من خلال الشكل السابق رقم (05) و في وضع التوازن  $E_0$  و هي نقطة التقاطع بين منحنى الطلب  $D_0$  و منحنى العرض  $S_0$ ، و أثناء قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الانفاقية بدعم السلع واسعة الاستهلاك فإن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقي  $P/Y$ .

- و في إطار سياسة الميزانية يتم العمل على الرقابة على التضخم من خلال الانفاق الحكومي، سواء كان انفاق استهلاكي أو إنفاق استثماري بحيث يمكن التحكم بهذا الانفاق بالزيادة أو الانخفاض حسب الوضع الاقتصادي السائد، بحيث تتكسر سياسة الانفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الميزانية حتى تتمكن من الضغوط التضخمية، بحيث يجب أن يؤخذ بالاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الاقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياستها الانفاقية.

## خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة النظرية لظاهرة التضخم يتضح لنا أنه عبارة عن انعكاس لوجود إختلال في التوازن الاقتصادي، و هذا التضخم يحدث نتيجة التوسع النقدي و الذي يتميز بارتفاع في الأسعار حيث يحدث إما عن الإصدار النقدي بكمية كبيرة أو بسبب زيادة التكاليف أو زيادة الطلب و هذا ما يستلزم وجود مؤشرات لقياسه، كما تختلف أنواع التضخم لوجود عدة نظريات أهمها النظرية النقدية و النظرية الكينزية، و ينجم عن هذه الظاهرة آثار إقتصادية و إجتماعية من أهمها: الأثر على عدالة توزيع و إضعاف ثقة الأفراد بالعملة، و نظرا لخطورة التضخم كان لزاما على الدولة التدخل من خلال سياساتها النقدية و المالية لعلاج هذه الظاهرة و هذا عن طريق مختلف الأدوات و التي أهمها: سياسة إعادة الخصم و سياسة الانفاق العام. و في الأخير يلاحظ أن الانفاق الحكومي له علاقة مباشرة مع التضخم، بحيث أن الزيادة المفرطة فيه تؤدي حتما إلى خلق طلب إضافي ينتج عنه ارتفاع في معدلات الأسعار خاصة في الاقتصاديات التي لا تملك موارد إنتاجية و بنية إقتصادية قوية تستجيب للطلب الزائد.

# الفصل الثالث

تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي

و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### تمهيد :

لقد تطرقنا في الفصول النظرية من هذا البحث إلى أهم المفاهيم و الجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة و المتمثلة في الإنفاق الحكومي و علاقته بالتضخم. و تعتبر الجزائر من بين الدول المصدرة للنفط و التي ارتبطت سياستها الاقتصادية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي، حيث اعتمدت الجزائر خلال فترة السبعينات و الثمانينات على مداخيل المحروقات و اتبعت سياسة انفاقية توسعية و لكن انعكست هذه السياسة بعد الأزمة النفطية لسنة 1986، بعدها قامت الجزائر بعقد اتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية لتصحيح الإختلالات الهيكلية، و انطلاقا من سنة 1999 عرفت أسعار النفط انتعاشا متزايدا حيث تميزت سياسة الإنفاق الحكومي بالحدر خلال الفترة من 1999-2001، ثم قامت الجزائر بتسطير المخطط الثلاثي للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، و برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، التي تميزت بزيادة الإنفاق الحكومي و البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي 2010-2014، و بالتالي فإن الاقتصاد الجزائري عرف عدة تقلبات ساهمت في ظهور التضخم.

و من أجل تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي و التضخم و هذا باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية قمنا بتجميع المعطيات السنوية الخاصة بهذه المتغيرات للفترة الممتدة من 1970 إلى 2015، و سنتم معالجة هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث على النحو التالي.

**المبحث الأول: واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر.**

**المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر.**

**المبحث الثالث: صياغة ووصف نموذج الدراسة**

**المبحث الأول: واقع الانفاق الحكومي في الجزائر.**

لقد تطورت النفقات العامة بتطور الإصلاحات و السياسات المتبعة في الجزائر، و يمكن رد أهم الأسباب التي أدت إلى الزيادة المتواصلة للنفقات العامة في الجزائر إلى العوامل التالية.<sup>1</sup>

1- المحدد الاقتصادي و المذهبي و نقصد بذلك حتمية تغير الهيكل الاقتصادي

2- المحدد الاجتماعي، و هو عبارة عن ضغط الطلب على الخدمات العمومية

3- المحدد المالي، و يتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع المحروقات

و عليه قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

**المطلب الأول: تصنيف النفقات العامة و تبويبها في الجزائر.**

**المطلب الثاني: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بالنفقات العامة خلال الفترة 1970-2015.**

**المطلب الأول: تصنيف النفقات العامة و تبويبها في الجزائر.**

على غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي و الاجتماعي و الإداري و لما ذلك من اهمية بالغة فإن الجزائر و كغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة و ذلك للترقية بين هذه النفقات حسب الشكل و الطبيعة و الهدف.<sup>2</sup>

**الفرع الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر.**

يمكن تعريف النفقات العامة بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة و تحقيقا لتدخلها الاقتصادي و الاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.<sup>3</sup>

و تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك من خلال ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، و لقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر بحيث تشمل نفقات التسيير، نفقات التجهيز أو الاستثمار، القروض و التسبيقات.<sup>4</sup>

1 - محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 192.

2 - نفس المرجع السابق ، ص: 193.

3 - لويضة العيفة، العلاقة بين الانفاق العام والتضخم في الجزائر 1994-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2013، ص: 50.

4 - علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 31

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

فكل انفاق يكون بهدف الحصول على السلع و الخدمات الضرورية لسير مصالح الادارة المحلية يعتبر نفقة تسيير، في حين أن كل انفاق تقوم به الادارة المحلية بهدف زيادة القدرات الانتاجية و المردودية داخل الاقتصاد بصفة مباشرة أو غير مباشرة كشق الطرق مثلا يعد نفقة تجهيز و استثمار.<sup>1</sup>

أولاً: نفقات التسيير.

**1- تعريفها:** يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية و المتكونة من اجور الموظفين و مصاريف صيانة العتاد، المعدات و الأدوات... إلخ، و هي عبارة عن النفقات التي تدفع من اجل المصالح العمومية و الإدارة كجزء من النفقات الفعلية.<sup>2</sup>

**2- تقسيم نفقات التسيير:** حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب وهي:<sup>3</sup>

**1-2 أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، و يشمل هذا النوع على خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للإستهلاك (اقتراض الدولة)
  - الدين الداخلي ديون عامة (فوائد سندات الخزينة)
  - الدين الخارجي
  - ضمانات ( من اجل القروض و التسبيقات المبرمة من طرف الجماعات و المؤسسات العمومية)
  - نفقات محسومة من الإيرادات ( تعويض على منتوجات مختلفة)
- 2-2- تخصيصات السلطة العمومية:** تتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية و غيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... إلخ، و هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- 2-3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** و تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين و المعدات و يضم مايلي:
- المستخدمين - مرتبات العمال
  - المستخدمين - المنح و المعاشات

---

1 - بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الادارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2016، ص: 61.

2 - العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2016، ص: 204.

3 - المادة 24 من قانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

- المستخدمين - النفقات الاجتماعية
- معدات تسيير المصالح
- أشغال الصيانة
- إعانات التسيير
- نفقات مختلفة

**2-4- التدخلات العمومية:** و تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي و عمليات التضامن و تضم:

- التدخلات العمومية و الإدارية (إعانات للجماعات المحلية)
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية))
- النشاط الثقافي و التربوي ( منح دراسية)
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية و الاقتصادية)
- النشاط الاجتماعي (المساعدات و التضامن)
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... إلخ)

**ثانيا: نفقات التجهيز.**

**1- تعريفها:** و تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد و يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار.<sup>1</sup> و يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة و ميزانية التجهيز أو الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي و تخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الانتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة.<sup>2</sup>

**2- تقسيم نفقات التجهيز:** تقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين و القطاعات الفرعية و المواد

**2-1- العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) و هي:<sup>3</sup>

- الإعانات المنفذة من قبل الدولة
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة

1 - لويزة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص:53

2 - العمرية لعجال، محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

3 - المادة(35) من القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية .

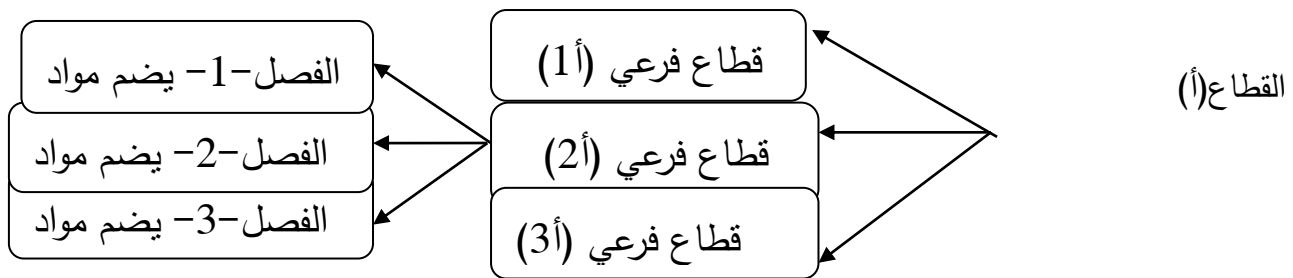
## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

- النفقات الأخرى بالرأسمال

2-2- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة و المناجم، الفلاحة و الري الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية التريبة و التكوين المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.<sup>1</sup>

2-3- الفصول و المواد: تقسم القطاعات السالفة الذكر إلى قطاعات فرعية و فصول و مواد مرفوقة كلها بالاعتمادات المخصصة لها.

الشكل رقم (06): تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية و الفصول و المواد



المصدر: محمد بن عزة، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

الفرع الثاني: تبويب النفقات العامة في الجزائر.

لقد تغير نوع التبويب مع تغير دور الدولة فلما كان دورها تقليدي ساد التبويب الإداري ثم ظهرت عدة أصناف أكثر دقة كالتبويب الوظيفي و الاقتصادي و المالي نذكرها فيمايلي:<sup>2</sup>

أولاً : التبويب الإداري : تبويب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات اي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير

- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: اي توزيع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ثانياً: التبويب الوظيفي: حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة و هي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة و الأمن

- الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم

- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة و الصناعة

- النفقات غير القابلة للتخصيص كفاءة الدين العام

1 - لويظة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

2 - نفس المرجع السابق ، ص ص : 54 55.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

ثالثا: التبويب الاقتصادي: و حسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير ( النفقات الجارية) و نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار)
- نفقات المصالح الادارية و نفقات التحويل أو إعادة التوزيع
- رابعا: التبويب المالي: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع وهي:
- النفقات النهائية: و تمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث انه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها نهائي فمثلا دفع راتب موظف
- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة حيث أن هذه النفقات تتعلق بالخرينة

المطلب الثاني: تقديم وتحليل المعطيات الخاصة، النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015):

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة (1970-2015) و كذلك تطور كل من نفقات التسيير و التجهيز و هذا بالاعتماد على الجدول التالي:

جدول رقم (01) تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 الوحدة مليون دينار جزائري.

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1970	5876	4253	1623	1993	476627	291417	185210
1971	6941	4687	2254	1994	577603	330403	247200
1972	8197	5365	2832	1995	759617	473694	285923
1973	9989	6270	3719	1996	883300	590500	292800
1974	13408	9406	4002	1997	940900	665200	275700
1975	19068	13656	5412	1998	970700	725000	245700
1976	20118	13170	6948	1999	1034400	768600	265800
1977	25473	15282	10191	2000	1199910	880970	318940
1978	30106	17575	12531	2001	1471780	1037720	434060
1979	33515	20090	13425	2002	1540940	1038630	502310
1980	44016	26789	17227	2003	1730920	1163420	567500
1981	57655	34205	23450	2004	1860030	1241240	618790
1982	72445	37996	34449	2005	2105080	1232540	872540

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

1091380	1451970	2543350	2006	40434	44391	84825	1983
1552180	1642730	3194910	2007	41326	50271	91597	1984
1897984	2290416	4188400	2008	45181	54660	99841	1985
1944550	2255130	4199680	2009	40663	61154	101817	1986
1921440	2736180	4657620	2010	40216	63761	103977	1987
1974363	3879206	5853563	2011	43500	76200	119700	1988
2275539	4782634	7058173	2012	44300	80200	124500	1989
2479260	4156360	6635620	2013	45600	90400	136000	1990
2611000	4542040	7153040	2014	74800	158000	232800	1991
3885800	4973200	8858100	2015	144000	276131	420131	1992

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

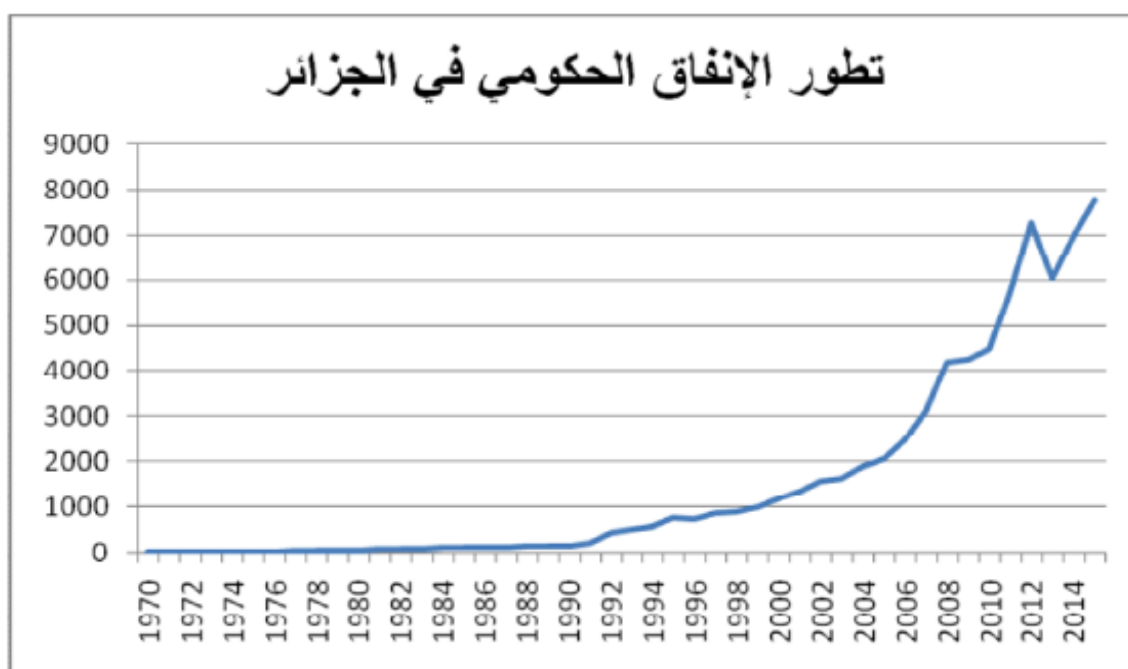
- الديوان الوطني للإحصاء هلى الموقع:

ONSoffice nationale des statistique, <http://www.ons.dz>

- وزارة المالية على الموقع: <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

- الجريدة الرسمية: قانون المالية لسنة 2015

الشكل رقم 07 : تطور حجم الانفاق الحكومي خلال الفترة (1970-2015) .



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 01

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### الفرع الأول: تحليل تطور حجم النفقات العامة للفترة (1970-2015):

- من خلال الشكل رقم (07) الذي يوضح لنا التطور الإجمالي للنفقات العامة يمكننا استنتاج مايلي:
- خلال فترة السبعينات كان تطور النفقات العامة بطيئا حيث بلغ سنة 1970 مما يقدر 5876 مليون دج ليصل إلى 33515 مليون دج سنة 1979، هذا لأن الدولة الجزائرية حاولت إصلاح القطاع الصناعي و خلق التكامل بينه و بين القطاع الزراعي.
  - و استمرار تطور حجم النفقات في فترة الثمانينات حيث قدر 44016 مليون دج سنة 1980 و 99841 مليون دج سنة 1985، و غداة الصدمة النفطية سنة 1986 التي ابانت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري و تبعية للمحروقات فتغير دور الدولة من دور المنتج و الموزع إلى دور المراقب و المنظم، لذلك شهد حجم النفقات العامة تطور أكبر حيث بلغ 101817 مليون دج سنة 1986 ليصل إلى 124500 مليون دج سنة 1989.<sup>1</sup>
  - تميزت فترة التسعينات بتطور متسارع لحجم النفقات العامة و هذا بسبب سوء الاوضاع الأمنية و بالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسات الاقتصادية من جهة و ضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض اسعار المحروقات من جهة اخرى<sup>2</sup>، فخلال الفترة ما بين 1990 و 1994 تم ما يسمى باتفاقيات الاستعداد الائتماني و تضمنت شرطية صندوق النقد الدولي بحيث تزايدت النفقات العامة و انتقلت من 136000 مليون دج سنة 1990 إلى 577603 مليون دج سنة 1994 و هذا بسبب تزايد نسب الانفاق العام على الرواتب و الاجور<sup>3</sup>، اضافة إلى إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة) و تواصل عجز الهيئات العمومية و تسديد مديونيتها و التي تمول بصفة مستمرة من خلال النفقات العامة و هذا بسبب الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية، ضعف و سوء التسيير و عدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال و انتشار الفساد في القطاع العام. كما ارتفع حجم النفقات العامة سنة 1995 حيث بلغ 759617 مليون دج و هذا راجع إلى تحسن الايرادات العامة للدولة الجزائرية نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظ، و استمرت النفقات العامة في الارتفاع لتبلغ 1034400 مليون دج سنة 1999 و هذا بسبب الاصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي التي تمت في هذه الفترة.<sup>4</sup>
  - شهدت الفترة ما بين 2000 و 2012 نموا متسارعا لحجم النفقات العامة و هذا تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات و الناجمة أساسا عن ارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية و

1 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 85 86

2 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

3 - عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص ص: 154 155.

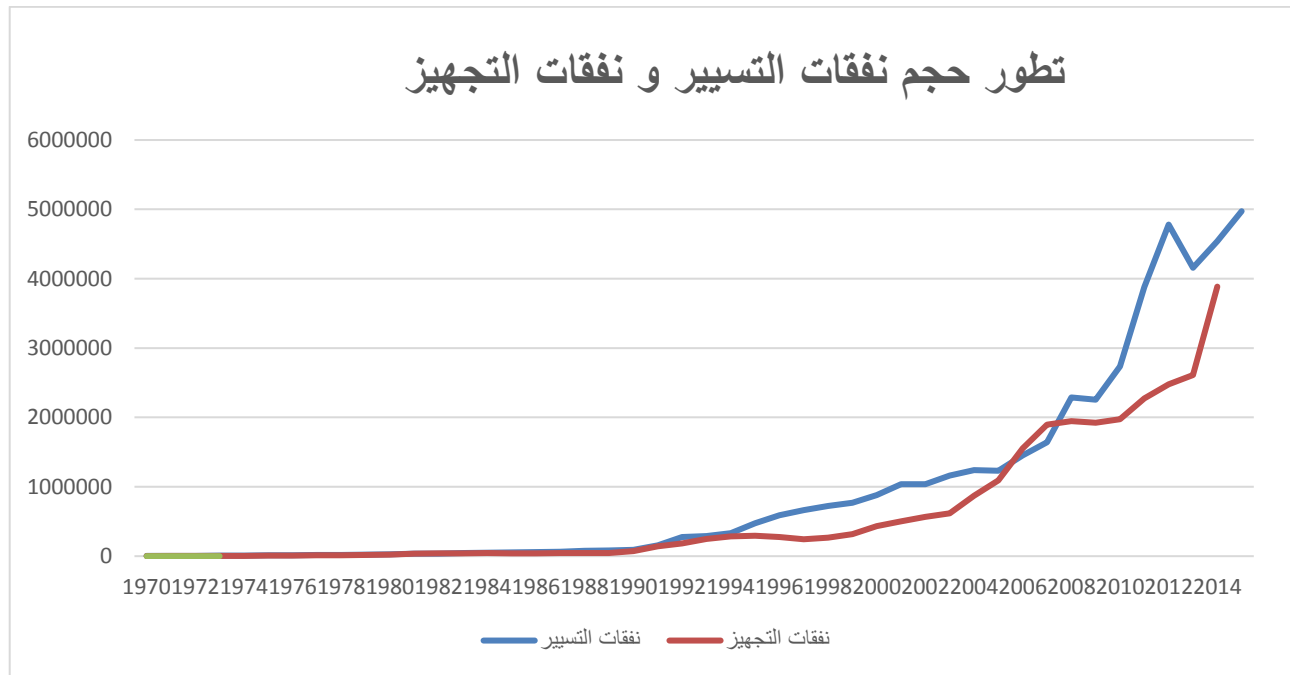
4 - بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 66 67

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

توقع توصله في المدى المتوسط على الأقل اضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة اللإستقرارية التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهذه المادة، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقية توسعية سعيًا منها لتحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الخروج من التبعات و الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر و التي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي و المستوى المعيشي للأفراد، و لهذا قامت الدولة بتسطير مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قد تحقق الاهداف المنشودة منها، و هي ( مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014).<sup>1</sup>

- و نتيجة لكل ما سبق ارتفع حجم النفقات العامة من 1199910 مليون دج سنة 2000 إلى 2105080 مليون دج سنة 2005 عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 2004، إضافة إلى ذلك التسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 ساهم في رفع وتيرة النفقات العامة حيث بلغت 2543350 مليون دج. كما عرفت سنتي 2008 و 2009 نموا طفيفا في حجم النفقات العامة حيث بلغت 4188400 مليون دج و 199680 مليون دج على التوالي لتصل سنة 2012 إلى 7058173 مليون دج.
- شهدت سنة 2013 انخفاضا محسوسا في حجم النفقات العامة حيث قدرت بـ 6635620 مليون دج، لتستمر بعدها في الزيادة خلال سنتي 2014 و 2015 حيث بلغت 7153040 مليون دج و 8858100 مليون دج على التوالي.

### الشكل رقم 08 : تطور حجم نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة (1970-2015)



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 01

1 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص: 86.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الاتفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التسيير.

- من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أنه خلال بداية فترة الدراسة نلاحظ نمو نفقات التسيير تزامنا مع زيادة حجم النفقات العامة و من الملاحظ أيضا أن قيمة نفقات التسيير تستحوذ على النسبة الأكبر من حجم النفقات العامة حيث تفوق نسبتها دائما 50% ، ثم بدأ حجم نفقات التسيير بالنمو بوتيرة متسارعة خلال فترة الثمانينات.

- خلال فترة التسعينات كان الاقتصاد الوطني يفتقر من جراء تسديد الديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخل الخارجية و كانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص<sup>1</sup>، كما أنه من أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع حجم نفقات التسيير في هذه الفترة هو ارتفاع مستوى الأجور و الرواتب و المنح و إحداث برنامج الشبكة الاجتماعية<sup>2</sup>.

من الملاحظ أن نفقات التسيير عرفت تفاقما حادا خلال هذه الفترة و كان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة و يرجع هذا التزايد إلى اعتبارات سياسية و اجتماعية و اقتصادية و يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنظم للإدارة العمومية المركزية منها و المحلية<sup>3</sup>، كما أن هذا الارتفاع يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الجزائر و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي<sup>4</sup>.

- من سنة 2000 إلى غاية 2004 تواصل ارتفاع نفقات التسيير لكن بوتيرة أقل تسارعا نظرا لتطبيق مخطط الانعاش الاقتصادي تسديد نفقات فوائد الدين العمومي، إضافة على ذلك شهدت سنة 2003 مراجعة للأجور و التحويلات و منح المجاهدين و المنح العائلية و رفع مختلف الإعانات و فتح مناصب شغل جديدة.

أما خلال سنة 2005 انخفضت نفقات التسيير ثم عادت للارتفاع من جديد بسبب ارتفاع الأجر القاعدي و تطور المنح العائلية و ارتفاع منح المجاهدين و المصالح الإدارية و المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري<sup>5</sup>.

- ابتداء من سنة 2010 عرفت نفقات التسيير زيادة متسارعة ثم انخفضت سنة 2013 بسبب انخفاض النفقات العامة، ثم عادت للارتفاع الطفيف خلال سنتي 2014 و 2015.

1 - لويزة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

2 - بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

3 - لويزة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

4 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

5 - بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 69.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### الفرع الثالث: تحليل تطور نفقات التجهيز.

- من خلال الشكل رقم (08) نلاحظ أنه خلال بداية فترة الدراسة تطور حجم النفقات التجهيز بمعدل أقل من تطور نفقات التسيير ثم تسارع نموها في أواخر السبعينيات أما في فترة الثمانينات فقد شهدت تطورا بطيئا و انخفضت سنتي 1986 و 1987 بسبب الصدمة النفطية لسنة 1986، ثم عاودت الارتفاع الطفيف في أواخر الثمانينات.
- من سنة 1996-1999 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا حيث انخفضت سنتي 1997 و 1998 نتيجة التدابير السياسية التي إتخذت لخفض الانفاق العام و ترشيده، ثم عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 1999 و ذلك نتيجة تشجيع الاستثمار التي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري و الانفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة الصراع المدني.<sup>1</sup>
- أما الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 فارتفاع نفقات التجهيز خلالها هو ما يؤكد توجه الجزائر إلى النفقات الاستثمارية و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية، كما أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء و الأشغال العمومية و كذلك قطاع الخدمات المسوقة التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي خارج المحروقات و الطلب على العمل من طرف المؤسسات.<sup>2</sup>
- تابعت نفقات التجهيز الارتفاع و النمو من 2010 إلى 2015 أين رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية و المشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الاقتصاد و تحسين معدلات النمو بعد تحسن مواردها.<sup>3</sup>

1 - لويزة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 60 61.

2 - العمرية لعجال، محمد يعقوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 208.

3 - محمد زكاري، مرجع سبق ذكره، ص: 87.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

المبحث الثاني: واقع التضخم في الجزائر.

يعاني الاقتصاد الجزائري من مشكلة التضخم حيث تظهر هذه المشكلة لعدة أسباب ( الأسباب النقدية، المؤسساتية و الأسباب الهيكلية. حيث ظهر التضخم بعدة أنواع من أهمها: التضخم الناتج عن وضعية التخلف، تضخم التنمية، التضخم الانتقالي، و التضخم المستورد، و يعد التضخم من المشاكل التي تؤثر على الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية.<sup>1</sup>

و من أهم مؤشرات قياس معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري: مؤشر اسعار الاستهلاكCPI و الرقم القياسي الضمني للإنتاج الداخلي الخام.<sup>2</sup> و لهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث كمايلي:

المطلب الأول: سياسة إستهداف التضخم في الجزائر

المطلب الثاني: تقديم وتحليل المعطيات الخاصة بمعدل التضخم خلال الفترة 1970-2015.

المطلب الأول: سياسة إستهداف التضخم في الجزائر.

تعد سياسة إستهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، و هذا المطلب سيعالج مختلف جوانب سياسة إستهداف التضخم.

الفرع الأول: تعريف و أسباب تبني سياسة إستهداف التضخم.

تعد سياسة استهداف التضخم اطارا لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية ، إذ تطمح هذه السياسة الى السيطرة على التضخم و الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة، بما يسهم بتوفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية ، و فيما يلي المام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بسياسة استهداف التضخم و أسباب تبني هذه السياسة .

### 1- تعريف سياسة إستهداف التضخم:

من خلال هذه السياسة يقوم البنك المركزي بتحديد معدل التضخم المستهدف، ثم تنفيذ السياسة النقدية وفقا لهذا الهدف، و عليه فقد وردت تعاريف عديدة لهذه السياسة نوجزها فيمايلي:<sup>3</sup>

- يعرف إستهداف التضخم بأنه " النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط، و إنما يتم إستهداف معدل التضخم بشكل مباشر، حيث يتم تحقيق هذا من خلال إتباع خطوات ثلاث: الأولى، تحديد السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق معدل التضخم المستهدف. أما الثانية فهي أن البنك المركزي يجب أن يتنبأ بمعدل التضخم

1 - دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 56-67

2 - عبد الجليل شليق، مرجع سبق ذكره، ص: 119-123.

3 - شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة إستهداف التضخم كإطار لادارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل و تشيلي و تركيا، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة ، ص: 76 77.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

في المستقبل. و الثالثة، تكمن في مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع، فإذا كان التوقع أعلى من المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية إنكماشية و العكس صحيح".

- و في تعريف آخر فإن إستهداف التضخم هو " إطار للسياسة النقدية يستطيع البنك المركزي من خلاله ضمان انخفاض معدلات التضخم، و يتمثل الإستهداف في تحديد معدل أو مجال للتضخم تعمل السلطات النقدية على تحقيقه في غضون الفترة المحددة مسبقاً، و يتيح هذا الإجراء إعلان توقعات التضخم في وقت مبكر، و كذا رسم التدابير اللازمة للسيطرة على الأسعار، و عموماً يتطلب إستهداف التضخم من البنك المركزي حداً أدنى من الاستقلال و إنشاء نظام ملائم للتحليل و التنبؤ.

مما سبق، يمكن تعريف إستهداف التضخم بأنه تبني مقارنة مباشرة لمكافحة التضخم إذ تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هذه السياسة النقدية يمكن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال مدة زمنية محددة، و يتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع و تطبيق السياسات و الإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الإلتزام الكامل بالشفافية و المصادقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة .

### 2- أسباب تبني سياسة إستهداف التضخم:

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة نذكر منها:<sup>1</sup>

- ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد أثر عكسياً على معدل النمو الاقتصادي و على تخصيص الموارد الاقتصادية.

- عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية\* و التضخم مما خلق مشكلة في الغالب لسياسة نقدية تستهدف المجاميع النقدية مما نتج عن ذلك التقليل من تلك السياسة و التخلي عنها لصالح سياسة إستهداف التضخم. إن عدم إستقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض علاوة على ذلك فإن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بإشارات كافية حول موقف السياسة النقدية فإذا كانت هناك صدمات نقدية فإن هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة كي تكون دليلاً

1 - رجاء عزيز بندر، إستهداف التضخم دراسة لتجارب البلدان النامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث،

قسم الاقتصاد الكلي و السياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، العراق، ص: 05

\* عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة و تعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق و تتكون أساساً من M1, M2, M3.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

جيدا لمساءلة البنك المركزي إضافة إلى ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية و وضع البنك المركزي أمام المساءلة لدى الجمهور .

هناك مشكلة في التحديد الإحصائي الدقيق للمجاميع النقدية كاستهدافات وسيطة\* و أن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية\*\* المستحدثة في الأسواق المالية إلى جانب عدم الإنفاق حول المجموع الأكثر دلالة و ارتباط بالتضخم

- يحدد البنك المركزي معدل أو مجال التضخم في فترة محدودة حتى يتفادى مشكلة تضارب الإستهدافات (كاستهدافات سعر الصرف أو المجاميع النقدية). إن تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيود أمام السلطة النقدية في إدارة السياسة النقدية.

- تطرح سياسة إستهداف المجاميع النقدية مشكلة الحافظة المالية للوحدات الاقتصادية نتيجة تغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل و طويلة الأجل مما يؤدي إلى إختلاف في تشكيل المجاميع النقدية الواسعة\*\*\* و الضيقة\*\*\*\* من حيث الحجم كإخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل مقارنة بأسعارها في الأجل الطويل مما يؤدي إلى تضخيم المجاميع الواسعة، إن هذا الإختلاف في تطور المجاميع النقدية نتيجة لصددمات معينة لا يعطي فعالية أكبر لها بأن تكون إستهدافات وسيطة تعكس جيدا إستقرار الأسعار في المدى الطويل.

- إن تأثير الإستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر زمنية تكون غير محدودة نتيجة لعدم إستقرار الإستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية و كذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي و العرض الكلي في النشاط، لذا تضعف قدرة السياسة في بلوغ أهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه إنحرافات في معدلات التضخم مما استدعي من السلطة النقدية إيجاد آلية لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين، فالإنحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لإزالة هذا الإنحراف من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة مما يمكنها من التحكم في تقلبات معدل التضخم و الناتج عند المستوى المستهدف.

\* تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها و تنظيمها بلوغ الأهداف النهائية، أو هي تلك التغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية و التي من خلالها يمكن بلوغ الأهداف النهائية و تتمثل في مستوى معدلات الفائدة، سعر الصرف و المجمعات النقدية.

\*\* القدرة على توليد فكرة أو أفكار جديدة لتطوير منتج أو تنظيم أو نظام إداري و دمج عنصرين أو أكثر في عنصر أشمل، أو هو خلق أدوات مالية أو تكنولوجية و أسواق جديدة.

\*\*\* عبارة عن M3 و يشمل M2 مضافا إليها الودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات و أدوات الخزينة  
\*\*\*\* عبارة عن M1 و M2 حيث M1 هي النقود الورقية الإلزامية و النقود المساعدة و الودائع الجارية الخاصة، أما M2 فتشمل M1 مضافا إليها الودائع لأجل، و دائع الإدخار قصيرة الأجل بالبنوك و الودائع لدى صناديق التوفير.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

الفرع الثاني: متطلبات سياسة إستهداف التضخم و الانتقادات الموجهة لها.

لتجسيد سياسة استهداف التضخم بنجاح و رفع مستويات الشفافية المطلوبة لا بد من توفر مجموعة من الشروط العامة و الاولية ، كما ان هذه السياسة لم تسلم من بعض الانتقادات الموجهة لها .

### 1- متطلبات تطبيق سياسة التضخم (الشروط)

إذا كانت فاعلية السياسة النقدية التقليدية في الحد من التضخم تتصرف إلى الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف إستقرار الأسعار، فإن فاعلية سياسة إستهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، و لضمان فاعلية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط: الشروط العامة و الشروط الأولية(الأساسية)، تدل الشروط العامة على مدى وجود استهداف التضخم في البلد من عدمه، و في المقابل تشير الشروط الأولية إلى فاعلية السياسة النقدية.<sup>1</sup>

**1-1 الشروط العامة:** تعد الشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد نستطيع الحكم على أنه يستهدف التضخم.

يحدد Frederic S Mishkin خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة إستهداف التضخم هي:<sup>2</sup>

- الإعلان العام عن اهداف رقمية لمعدل التضخم في الاجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية إلتزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم أو مدى مستهدف محدد في إطار زمني محدد، تستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي أو مدى مستهدف و الفترة الزمنية التي يتعين التوصل فيها إلى هذه المعدلات، تتمثل أساس في شكل دوريات و تقارير رسمية عن التضخم و بيانات صحفية و مطبوعات و الخطابات الرسمية.
- إلتزام مؤسساتي بأن إستقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الإلتزام أو التعهد بتحقيق الهدف.
- إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات، تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم ليس فقط المجمعات النقدية و إستعماله في إتخاذ قرارات السياسة النقدية، يجب أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي.

1 - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و إستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث إقتصادية و عربية، العدد 41، بيروت ، لبنان، 2008، ص: 43.

2 - طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

- زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للإتصال بالجمهور و الأسواق حول خطط و اهداف صانعي السياسة النقدية.

- إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

### 1-2- الشروط الأولية:

تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر في تطبيقه، على عكس الشروط العامة و هذه الشروط هي:

- **إستقلالية البنك المركزي:** تعتبر الاستقلالية من المتطلبات الساسية لاستهداف التضخم، و غياب هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى الاستهداف الموضوع مع اجبار البنك المركزي التكيف مع سياسة النقدية حسب الظروف السائدة، يرى (Eserutar) أنه ليس هناك تعريف تحليلي أو تجريبي لعتبة التضخم التي تفقد عندها السياسة النقدية فعاليتها، فهو يرى ان البلاد التي بها معدلات تضخم تتراوح بين 15-20% لمدة ثلاث أو خمس سنوات لا يمكنها الإعتماد على سياسة نقدية تستهدف معدل تضخم منخفض.<sup>1</sup>

- **وجود هدف واحد للسياسة النقدية:** يتمثل الشرط الثاني لتبني سياسة التضخم انعدام استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي تتعارض و تحقيق استقرار السعار في المدى الطويل فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل مستهدف للتضخم وسعر الصرف الثابت في الوقت نفسه. كذلك إذا كان الاقتصاد يتميز بوجود حركة كبيرة لانتقال رؤوس الموال فتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب تحقيق معدل منخفض للتضخم مما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية، فإذا حدث تضارب في الأهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية اعطاء الأولوية لهذين الهدفين و توضيحها للجمهور بطريقة موثوقة و لتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر الصرف مرت إلى الحد الذي يكون فيه التضخم له الأولوية في حالة حدوث أي تعارض لذا يكون الطريق الأكثر أمانا لتفادي تلك المشاكل أن لا تكون أي متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر إلى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد و الأساسي للسياسة النقدية.<sup>2</sup>

- **وجود علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية و معدل التضخم:** يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة و يمكن التنبؤ بها بين ادوات السياسة النقدية و معدل التضخم و يعتقد جونسون (Jonsson) أنه يجب أن

1 - لويظة العيفة، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

2 - رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 07 08.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم، و تقديره عند مستوى يمكن تحقيقه، و التحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة، لذا يجب على السلطة النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بادواتها المتاحة بفاعلية في حالة إنحراف المعدل عن قيمته أو مداه في المستقبل، و لا بد أيضا من ان تكون هناك اسواق مالية لراس المال متطورة للإستخدام الأنجح لتلك

الأدوات، لتظهر آثارها في النشاط الاقتصادي فإذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب.<sup>1</sup>

### 2- الانتقادات الموجهة إلى سياسة التضخم:

يمكن إيجاز أهم الانتقادات الموجهة لهذه السياسة في النقاط الآتية:<sup>2</sup>

- صعوبة الوصول إلى معدل التضخم المستهدف من قبل السلطة النقدية مقارنة بالإستهدافات الأخرى.
- يجب السماح بمرور فترة زمنية كافية قبل التأكد من مدى تحقق الأهداف بما أن سياسة إستهداف التضخم تأخذ في إعتبارها إحتمالية حدوث تأخيرات زمنية.
- إهتمام البنك المركزي ضمن إطار سياسة إستهداف التضخم على ارتفاع الاسعار بشكل جوهري.
- رغم النجاحات التي حققتها سياسة إستهداف التضخم فإن الاسواق لا تزال تشكك في مدى إمكانية المحافظة على هذه الإنجازات في المستقبل.
- إن الطبيعة المستقبلية لإطار إستهداف التضخم تجلب بعض الشكوك في عملية صناعة القرار السياسي.

### الفرع الثالث: إستراتيجية إستهداف التضخم في الجزائر.

لكي تتجح السلطات النقدية الجزائرية في تحقيق استقرار الأسعار لا بد من إرساء سياسة إستهداف التضخم، لكن قبل هذا كله يجب التأكد من توفر شروط إستهداف التضخم في الجزائر.

#### 1- مدى توفر شروط إستهداف التضخم في الجزائر:

1-1- إستقلالية بنك الجزائر: من أجل معرفة مدى إستقلالية البنك المركزي الجزائري يتم إتباع عدة معايير نوجزها كمايلي:<sup>3</sup>

- سلطة و حرية البنك المركزي في وضع و تنفيذ السياسة النقدية، و ذلك من خلال تحديد مدى تدخل الحكومة بشأن هذه السياسة ( فقد أعطي بنك الجزائر الصلاحية الكاملة في إدارة السياسة النقدية).

1 - بلعزوز بن علي، طيبة العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

2 - شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص : 82 83

3 - أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 202-205.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

- سلطة الحكومة في عزل و تعيين محافظي البنوك المركزية و أعضاء مجلس الإدارة و مدة ولايتهم بموجب مرسوم رئاسي يصدر من طرف رئيس الجمهورية).
- مدى مساءلة البنك المركزي أمام الهيئات الأخرى (تم تحديد عدة نقاط منها ما يتعلق بالسر المهني أو في حالة ارتكاب أخطاء جزائية).
- مدى تمثيل الحكومة في المجالس ( و إذا كان التمثيل بالحضور فقط أم يمتد إلى حق المشاركة و التصويت و الإعتراض عن إتخاذ القرارات).
- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز في الميزانية و كذا مدى منحه للتسهيلات الإئتمانية للحكومة ( تدعيم التشاور و التنسيق ما بين البنك الجزائري و الحكومة فيما يخص الجانب التالي، و تقديم إقتراحات للحكومة حسب ما يراه مناسباً و مهما لتطوير الإقتصاد و إعلام الحكومة بكل ما بخل باستقرار النظام النقدي).
- الحفاظ على إستقرار الاسعار و قيمة العملة كهدف أساسي و سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.
- بالإضافة إلى الشروط التالية:<sup>1</sup>

**1-2 الإعلان عن معدل معين للتضخم:** يمكن القول أن هذا الشرط لا يزال غير مطبق في الجزائر.

**1-3- الهدف الأولي للسياسة النقدية هو إستقرار الأسعار:**

حيث حصر قانون النقد و القرض 90-10 عدة أهداف للسياسة النقدية من بينها هدف استقرار الأسعار، لذا يعد هذا الشرط غير قائم في الإقتصاد الجزائري حتى تتمكن السلطة النقدية من تطبيق سياسة إستهداف التضخم.

**1-4- توفر البيانات:** تتطلب سياسة إستهداف التضخم أن يكون لبنك الجزائر آليات و برامج للتعقب بمعدل التضخم متقدمة، و تعتبر الجزائر أحسن بكثير من دول أخرى حيث أنها تقوم بنشر تقارير شهرية و سنوية عبر الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر حول وضعية السياسة النقدية الحالية.

**1-5- الشفافية و المساءلة:**

يتعين على بنك الجزائر تعزيز الشفافية من خلال تكثيف الإتصال بالجمهور و الأسواق، كما أن الجزائر ليس لديها هيئة مساءلة يخضع لها البنك المركزي.

- تعتبر أغلب الشروط العامة لإستهداف التضخم غير محققة، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أنه لا يمكن للسلطة النقدية أن تعتمد على سياسة إستهداف التضخم في المدى القريب، على الرغم أن معدلات التضخم المحققة

1 - أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 208-209.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

في الجزائر تتراوح بين (0-5 %) و تعتبر هذه الحدود مناسبة جدا لتطبيق هذا الإطار لإدارة السياسة النقدية إذا إقترنت بإدارة قوية من قبل السلطة النقدية في تبني سياسة إستهداف التضخم في المستقبل.<sup>1</sup>

### 2- معوقات إستهداف التضخم في الجزائر:

إن معوقات إستهداف التضخم في الجزائر تعود للأسباب المختلفة التالية:<sup>2</sup>

- عدم توفر الشروط الأولية للإستهداف حيث يعد تدخل السلطة التنفيذية في إعطاء توجيهات للبنوك العمومية أكبر مثال عن عدم إستقلالية البنك المركزي لتدخلها في المهام التي يمارسها.
- قلة البيانات و عدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم و عدم تعميمها على كافة التراب الوطني كما يجب أن توكل إلى هيئة واحدة، كالديوان الوطني للإحصاء الذي يجب أن تكون له فروع على مستوى التراب الوطني بدوريات إحصائية جد حديثة و مستمرة.
- ضعف المؤسسات القائمة مما يضعف من قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة .
- يفضل عدم إستهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار في حالة الدول التي تقدم الدعم للسلع و الخدمات و هذا لحساسية الموضوع حيث أن أي تغيير في ذلك يؤدي إلى هدم العملية بكاملها، و الجزائر من بين الدول التي تقدم الدعم لبعض السلع كالطاقة و الغداء لذا يجب إستبدالالتضخم الحالي بالتضخم الأساسي، الذي يتم من خلاله إستبعاد كافة السلع المدعومة من الدول، السلع الموسمية و السلع المستوردة المكونة لمؤشر أسعار الإستهلاك بهدف الوصول إلى التضخم الحقيقي.
- عدم مرونة جهاز الإنتاج خارج قطاع المحروقات لاعتماد الجزائر على الثروات الباطنية الأمر الذي يجعل الناتج الداخلي الخام يخضع لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما يؤثر على معدلات التضخم في المستقبل.

### المطلب الثاني: تقديم و تحليل المعطيات الخاصة بالتضخم خلال الفترة (1970-2015)

تعتبر الجزائر من بين الدول التي شهدت موجات تضخم خلال فترة الثمانينات و التسعينات و الجدول التالي يوضح لنا تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1970-2015):

1 - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

2 - أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 211.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

الجدول رقم 02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم %	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	السنوات	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	معدل التضخم %
1970	6.59	3.89	1993	42.32	20.54
1971	2.62	4.00	1994	54.54	29.04
1972	3.65	4.016	1995	70.79	29.77
1973	6.17	4.45	1996	84.03	18.67
1974	4.69	4.57	1997	88.82	5.73
1975	8.23	7.97	1998	93.26	4.95
1976	9.43	5.38	1999	95.68	2.64
1977	11.98	5.97	2000	95.97	0.33
1978	17.52	6.90	2001	100	4.22
1979	11.34	7.62	2002	100.043	1.41
1980	9.51	8.32	2003	105.75	4.26
1981	14.65	9.54	2004	109.95	3.96
1982	6.54	10.13	2005	111.47	1.38
1983	5.96	10.74	2006	114.05	2.31
1984	8.11	11.62	2007	118.24	3.67
1985	10.48	12.84	2008	123.98	4.86
1986	12.37	14.42	2009	131.10	5.73
1987	7.44	15.51	2010	136.23	4
1988	5.91	16.42	2011	142.39	4.52
1989	9.30	17.95	2012	155.10	8.89
1990	16.65	21.16	2013	160.11	3.3
1991	25.88	26.64	2014	164.77	2.9
1992	31.66	35.08	2015	172.65	4.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

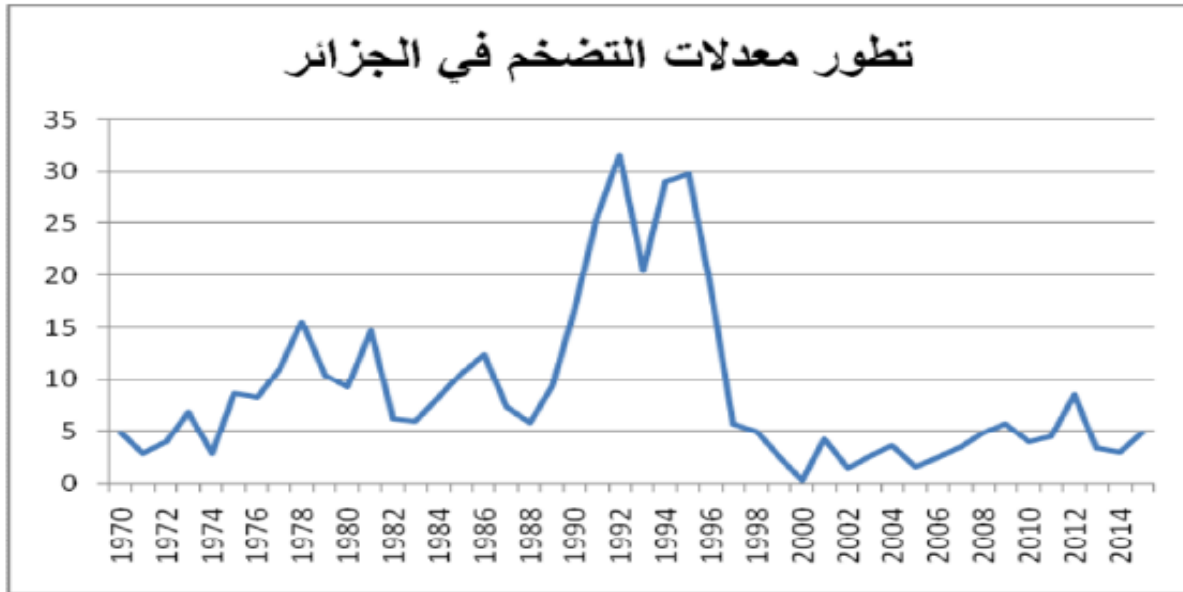
- أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 180-192.

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: <http://www.ons.dz>

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

و لتوضيح أكثر لمستويات تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة ( 1970-2015 ) نترجم الجدول السابق في شكل بياني :

الشكل رقم (09) : تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة ( 1970-2015 )



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 02

- من خلال ملاحظة الشكل رقم (09) نلاحظ أنه بسبب ظهور الاكتناز في الاقتصاد الوطني لأن الأفراد يميلون إلى إكتناز أموالهم بدل توظيفها لاستعمال السيولة في معاملاتهم العادية، إضافة إلى تمسكهم ببعيدتهم الدينية لذا إكتفت السلطات النقدية بالإصدار النقدي دون مقابل لتغطية العجز في الميزانية هذا ما يفسر ظهور التضخم خلال فترة السبعينات حيث بلغ معدل 17,52 % سنة 1978 ليعود الانخفاض ليصل إلى 5,96 سنة 1983. و بما أن الجزائر خلال الثمانينات كانت تعتمد على المحروقات بشكل كبير الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة سنة 1986 نتج عنها ارتفاع مستوى التضخم إلى 12,37 %<sup>1</sup>.
- بقي معدل التضخم في تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض ليصل سنة 1999 إلى غاية 25,88 %، أما سنة 1992 فقد بلغ معدل التضخم أقصاه حيث فاق 30% ليصل إلى 31,66 % و يرجع السبب في ذلك إلى تحرير الأسعار الذي كان من بين الشروط المملاة على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي من أجل تقديم القروض لها، ثم انخفض سنة 1993 إلى 20,54 %<sup>2</sup>.
- نلاحظ أن معدل التضخم كان مرتفعا سنة 1994 و 1995 حيث بلغ 29,04 % و 29,77 % على التوالي و هذا مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية و يعد هذا الارتفاع شيء منطقي نتيجة لزيادة تحرير الاسعار و رفع الدعم على السلع الغذائية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري في أبريل 1994.<sup>3</sup>

1 - أمينة دبات ، مرجع سبق ذكره،ص: 181.

2 - حميد مقراني، مرجع سبق ذكره، ص: 111.

3 - عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 159.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

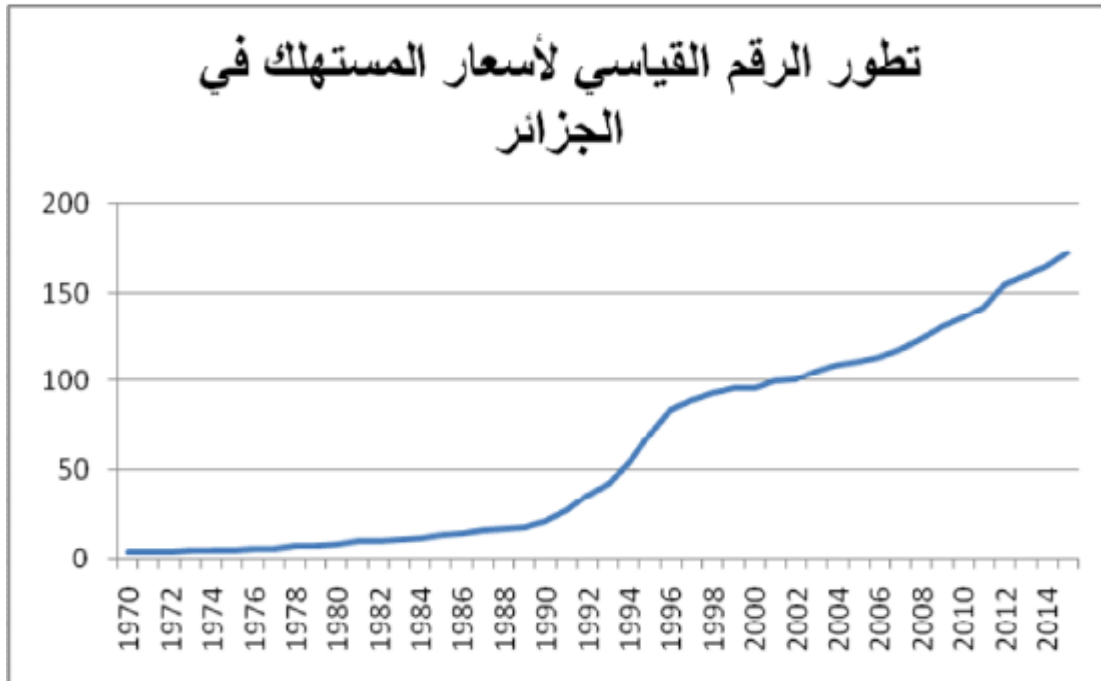
- بعد سنة 1995 بدأ معدل التضخم في الانخفاض ليصل إلى 0,33% سنة 2000 و هذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف ثم ارتفع سنة 2001 إلى 4,22% و هذا راجع لنمو الكتلة النقدية، و بما أن معدل التضخم تجاوز هذا المعدل سنة 2003 حيث بلغ 4,26% ثم عاد معدل التضخم الى الانخفاض خلال السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي 3,96%، 1,38% و 2,31% على التوالي.

و ظل معدل التضخم مرتفعا في سنتي 2008 و 2009 مقارنة بالتضخم المستهدف حيث وصل إلى 5,73% سنة 2009 و هذا راجع لإرتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة الأزمة المالية.<sup>1</sup>

- انخفض معدل التضخم سنة 2010 على 4% ثم عاود الارتفاع سنة 2012 ليصل إلى 8,89% و هذا يعود إلى ضخ كمية كبيرة من النقود داخل الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج حقيقي و ذلك بسبب زيادة الأجور الذي قامت به الدولة سنة 2012، ثم انخفض معدل التضخم مرة أخرى و حافظ على نفس المستوى خلال السنوات الثلاث 2013، 2014 و 2015 بمعدل 3,3% ، 2,9% و 4,8% على التوالي و هذا ما يدل على المحاولات الجادة من قبل البنك المركزي في ضبط التضخم.<sup>2</sup>

ما لاحظناه ايضا من خلال الشكل رقم 09 هو أن معدل التضخم تارة في زيادة و تارة أخرى في انخفاض ولكنه دائما موجب ما يعني أنه الاسعار في تزايد مستمر<sup>3</sup> ، و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (10) : تطور رقم القياسي لاسعار المستهلك في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 02

1 - حورية موقاري، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

2 - دليلة عامر، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

3- حميد مقراني ، مرجع سبق ذكره ، ص : 111 .

**المبحث الثالث : صياغة و وصف نموذج الدراسة**

لقد استبعدت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير نتائجها، و ذلك لكون صحة نتائجها مرتبطة بافتراض استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج و حيث أن اغلب السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، ما يؤدي الى تحيز النتائج و عدم كفاءتها<sup>1</sup>. لذا تم اعتماد أسلوب آخر لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة و تقدير النموذج ، و هي استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك لجوهانسن و من ثم تقدير العلاقة عن طريق نموذج تصحيح الخطا و في الاخير سببية جرنجر ، و التي تعكس العلاقة بين المتغيرات في الاجل الطويل، بهدف الحصول على نتائج معنوية و متفقة مع النظرية الاقتصادية .

و لهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب كالآتي :

- **المطلب الاول : وصف النموذج القياسي للدراسة .**

- **المطلب الثاني : التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة .**

- **المطلب الثالث : نتائج تقدير نموذج الدراسة .**

**المطلب الأول : وصف النموذج القياسي للدراسة .**

حسب جرانجر السببية هي طريقة أساسية يستند إليها في الدراسات الاقتصادية لتحديد أي التغيرات هو السبب و أيها هو المستجيب، فمثلا إذا كانت  $X_t$  تسبب  $Y_t$  فان  $X_t$  تساعد على التنبؤ بقيمة  $Y_t$  إذا كانت قيم معاملات  $Y_t$  المتباطئة معنوية إحصائيا، و هذا يعني أن التغيرات التي تحدث في  $X_t$  يجب أن تحدث قبل التغيرات التي تحدث في  $Y_t$  والعكس إذا كانت  $Y_t$  تسبب  $X_t$ . وتحدث السببية في اتجاهين إذا كانت قيمة كل متغير تتحدد وفق قيمة المتباطئة والقيم المتباطئة للمتغير الأخر، وتجد الإشارة أنه إذا كان  $X_t$  سببا في  $Y_t$  فانه ليس بالضرورة أن تكون  $Y_t$  نتيجة لحدوث  $X_t$  حتى ولو وقعت ورائها مباشرة، لأن التغير الذي يحدث قد يكون سببه متغير ثالث .

إن تحديد السببية في السلاسل الزمنية يتطلب معرفة استقراريتهما، وتحديد تكامل السلاسل الزمنية لمعرفة التوازن طويل الأجل.

**الفرع الأول : استقرارية السلاسل الزمنية:**

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات. ويعد اختبار **فيليب - بيرون** من الاختبارات المهمة لمعرفة استقرارية السلسلة الزمنية، والذي يعتمد على الفرق الأول في السلسلة باستخدام التصحيح اللامعلمي، و يسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر و اتجاه خطي للزمن كالتالي:

1- لويزة العيفة ، مرجع سبق ذكره ، ص : 71 .

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots 1$$

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \rho Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots 2$$

ويقوم اختبار فيليب - بيرون على اختبار  $t$  للمعلمة  $(\rho)$  إذ يتم اختبار الفرضيتين التاليتين كما يلي:

- فرضية العدم وتدل على عدم استقرار السلسلة الزمنية:  $H_0: \rho = 0$

- الفرض البديل والذي يدل على استقرار السلسلة الزمنية:  $H_1: \rho \neq 0$

فإذا كانت  $(\rho)$  سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل و العكس إذا كانت غير معنوية، إلا أن الاختبار الأكثر شيوعا في اختبار استقرار السلسلة الزمنية هو اختبار ديكي - فولر البسيط الموسع، و الذي يأخذ الصيغة التالية ( إذا كانت المعادلة 1 تعاني من مشكلة الارتباط الخطي ):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=0}^m \Delta Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots 3$$

$\mu_t$ : يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا.

وتنص فرضية العدم:  $\delta = 0$ ، بعدم استقرار السلسلة الزمنية. و الفرض البديل  $\delta \neq 0$ ، و التي تعني استقرار السلسلة الزمنية.

### الفرع الثاني : اختبار التكامل المشترك:

يستخدم التكامل المشترك إذا كانت بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة ودرجة تكاملها واحدة لاختبار وجود التوازن طويل الأجل بين بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها و لكنها مستقرة في الفرق الأول، و إذا أمكن توليد مزيج خطي بين المتغيرات الساكنة في فروقها عن الدرجة الصفرية، و عندها تصبح المتغيرات متكاملة آتيا من نفس الرتبة، وبذلك لا يكون هناك انحدار زائف بين المتغيرات، و يستخدم مدخل جرانجر - أنجل ذا الخطوتين لاختبار التوازن طويل الأجل:

- الخطوة الأولى من خلالها يتم تقدير العلاقة بين  $(Y, X)$  وباتجاهين كالتالي:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots 4$$

$$X_t = \alpha_0 + \alpha_1 Y_t + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots 5$$

حيث  $(\varepsilon_{2t}, \varepsilon_{1t})$ : الأخطاء العشوائية.

- الخطوة الثانية تطبيق اختبار فيليب - بيرون أو اختبار ديكي - فولر لمعرفة استقرار الأخطاء العشوائية، فإذا كانت البواقي غير مستقرة من الدرجة صفر (المستوى LEVEL) فهذا يعني وجود تكامل مشترك بين  $(Y, X)$  وتدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرين.

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### الفرع الثالث : نموذج تصحيح الخطأ:

يشير اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة مستقرة معروفة مسبقا بين المتغيرات للظاهرة المدروسة و أن التغيرات التي فيها تتعلق بالأجل الطويل، و إذا كان التكامل المشترك موجودا بين متغيرين في الأجل الطويل، يتم اللجوء إلى نموذج تصحيح الخطأ، الذي هو مشتق أساسا من التكامل المشترك في الأجل الطويل. إذا كان حد الخطأ في النموذج معنوي إحصائيا، كذلك يحدد لنا اتجاه العلاقة، و يمكن ذلك من خلال تقدير النموذجين الآتيين:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=0}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots 6$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=0}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \rho_2 \varepsilon_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots 7$$

إن اختبار السببية تتطلب تحديد مدة الإبطاء المثلى، كون اختبار فترة الإبطاء غير الصحيحة تؤدي إلى تحيز في النتائج في حالة اختيار فترة إبطاء أقل من الإبطاء المثلى، أما إذا كانت فترة الإبطاء المختارة أكبر من فترة الإبطاء المثلى، فإن هذا يؤدي إلى أن تكون المعلمات المقدرة غير كفؤة، لذا يتم اللجوء إلى استخدام اختبار (AIC).

### الفرع الرابع : السببية:

يعتبر نموذج جرنجر من أكثر النماذج شيوعا في تحديد اتجاه السببية بين المتغيرات الاقتصادية، ووفقا له تكون (X) سببا في حدوث التغير في (Y) إذا كانت القيم المتنبأ بها للمتغير (Y) تتحدد وفق القيم المبطن للمتغيرين (X, Y) و التي تكون أفضل حال من الاعتماد على القيم المبطن على متغير واحد، و يستند هذا الاختبار على تقدير المعادلتين التاليتين :

$$Y_t = \sum_{i=0}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \beta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{1t} \dots \dots \dots 8$$

$$X_t = \sum_{i=0}^m \gamma_i X_{t-i} + \sum_{j=0}^n \delta_j Y_{t-j} + \varepsilon_{2t} \dots \dots \dots 9$$

حيث  $X_{t-i}$ ،  $Y_{t-j}$  إبطاء المتغير التابع و المتغير المستقل على الترتيب.

$\alpha_i, \beta_j$  : المعاملات التي توضح الآثار لطول الفجوة الزمنية.

$i, j$  : عدد الإبطاءات.

وعلى ضوء تقدير المعادلتين 8، 9، هناك أربعة احتمالات لاتجاه السببية:

- الاتجاه الاعتيادي  $X \rightarrow Y$

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

- الاتجاه المعاكس  $X \leftarrow Y$

- التغذية العكسية (السببية الثنائية)  $X \rightleftarrows Y$

- انعدام السببية  $X - Y$

و صياغة الفرضيات تكون بالشكل التالي:

- فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة السببية:

$$H_0 : \alpha_i = 0 \quad \text{المعادلة 8}$$

$$H_0 : \delta_j = 0 \quad \text{المعادلة 9}$$

الفرض البديل الذي ينص على وجود العلاقة السببية:

$$H_1 : \alpha_i \neq 0 \quad \text{المعادلة 8}$$

$$^1H_1 : \delta_j \neq 0 \quad \text{المعادلة 9}$$

المطلب الثاني : التعريفات الإجرائية للمتغيرات الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على متغيرين هما الانفاق الحكومي (EXP) و الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) لدراسة العلاقة السببية بينهما في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 الى 2015 و هذا باستخدام برنامج Eviews7 لمعالجة بيانات المتغيرين المتحصل عليها من الجهات المتخصصة كوزارة المالية و المركز الوطني للإحصاء .

الفرع الاول : متغيرات الدراسة:

- **الإنفاق الحكومي (EXP):** المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها من أجل تحقيق مصلحة عامة أو إشباع حاجة عامة.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI):** و تحسب عن طريق تحديد سلة من السلع الاستهلاكية، و هذه السلة هي مجموعة السلع التي تعكس أسعار الكميات المشتراة في سنة الأساس و مقارنة مقدار ما تتكلفه هذه المجموعة من السلع في السنوات التالية. و يعتبر كمؤشر للتضخم.<sup>2</sup>

1- حسن كريم حمزة ، العولمة المالية و النمو الاقتصادي ، دار صفا للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، الاردن ، 2011 ، ص : 343- 349 .

2- سامويلسون بول إيه ، دي نورد هاوس ويليم ، علم الاقتصاد ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الاولى ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص : 783 .

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

الفرع الثاني : حدود الدراسة وإجراءاتها:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلان في: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، الإنفاق الحكومي (EXP) . كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1970 - 2015).

**1- مصادر البيانات:** تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، الإنفاق الحكومي (EXP)) من الجهات المتخصصة مثل المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS) ، وزارة المالية بالإضافة الى مذكرة الماجستير لامينة دبات 2015. وقد غطت هذه الدراسة الفترة (1970 - 2015) . و قمنا بحساب لوغريتم هذين المتغيرين وكانت النتيجة كما يلي:

الجدول رقم (03): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة ( 1970 - 2015 )

	log EXP	log CPI
1970	0.7690	0.5899
1971	0.8414	0.6020
1972	0.9136	0.6190
1973	0.9995	0.6483
1974	1.1273	0.6599
1975	1.2803	0.6963
1976	1.3035	0.7307
1977	1.4060	0.7759
1978	1.4786	0.8388
1979	1.5252	0.8819
1980	1.6436	0.9201
1981	1.7608	0.9795
1982	1.8600	1.0056
1983	1.9285	1.0310
1984	1.9618	1.0652
1985	1.9993	1.1085
1986	2.0078	1.1589
1987	2.0169	1.1906
1988	2.0780	1.2153

الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

1989	2.0951	1.2540
1990	2.1351	1.3255
1991	2.3251	1.4255
1992	2.6233	1.5450
1993	2.6781	1.6261
1994	2.7530	1.7367
1995	2.8805	1.8506
1996	2.8601	1.9244
1997	2.9269	1.9485
1998	2.9423	1.9696
1999	2.9830	1.9808
2000	3.0711	1.9821
2001	3.1209	1
2002	3.1905	2.0006
2003	3.2146	2.0242
2004	3.2762	2.0411
2005	3.3121	2.0471
2006	3.3897	2.0570
2007	3.4925	2.0727
2008	3.6223	2.0933
2009	3.6280	2.1176
2010	3.6500	2.1342
2011	3.7582	2.1534
2012	3.8600	2.1906
2013	3.7798	2.2044
2014	3.8438	2.2168
2015	3.8890	2.2371

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- الديوان الوطني للإحصاء ONS على الموقع : <http://www.ons.dz>

- وزارة المالية على الموقع : <http://www.dgpp-mf.gov.dz>

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

2- معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EViews 7) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

المطلب الثالث : نتائج تقدير نموذج الدراسة :

من أجل تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة و المتمثلة في الانفاق الحكومي (EXP) و الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) سوف نقوم باستخدام الاساليب القياسية الحديثة كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية و التكامل المشترك ، و نموذج تصحيح الخطا و سببية جرانجر ، و الاستعانة كذلك بلوغاريتمات كا من الانفاق الحكومي (LEXP) و الرقم القياسي لاسعار المستهلك (LCPI) .

### 1- اختبار جذر الوحدة (سكون السلسلة الزمنية) :

- يتم استخدام اختبار جذر الوحدة لتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما اذا كانت المتغيرات مستقرة ام لا . و سوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار فرضية العدم (ADF) ديكي فولر القائلة بوجود جذر الوحدة اي عدم استقرار السلاسل الزمنية .

- نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، و التي تشمل لوغاريتم الإنفاق الحكومي (LEXP) ولوغاريتم الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI)، يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن السلسلة الزمنية لمتغير (LEXP) غير ساكنة في المستوي (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أكبر من قيمة t المحسوبة)، لكن عندما أخذنا بالفرق الأول أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة). السلسلة الزمنية لمتغير (LCPI) هي أيضا غير ساكنة في المستوى و عند احتساب الفرق الأول لهذه السلسلة هي أيضا أصبحت ساكنة (قيمة t الجدولية عند معنوية 5% أقل من قيمة t المحسوبة).

- الجدول رقم (04): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي - فولر (ADF)

الخصائص	مستوى المعنوية و الاختبارات	intercept	Trend and intercept
المتغيرات	القيم الحرجة	1%	-3.770000
	critical value	5%	-3.190000
	ADF	10%	-2.890000
الإنفاق الحكومي	المستوى	قيمة t	-1.563286
(LEXP)	الفرق الأول	قيمة t	-5.447492
الرقم القياسي	المستوى	قيمة t	-002082.1
لأسعار المستهلك (LCPI)	الفرق الأول	قيمة t	-10.70356

- المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EViews 7

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الانفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

2- تحديد فترة الإبطاء: من الجدول رقم (05) يتضح أن الخمس معايير اختاروا فترة إبطاء واحدة و هما: LR, SC, FPE, AIC, HQ، لذا سنختار فترة إبطاء واحدة.

الجدول رقم (05): نتائج اختيار عدد فترات التباطؤ في نموذج الـ (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-38.81358	NA	0.021915	1.855163	1.936262	1.885239
1	81.63300	224.4686*	0.000110*	-3.437864*	-3.194565*	-3.347637*
2	82.81956	2.103457	0.000125	-3.309980	-2.904482	-3.159602

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج 7 EViews

### 3- اختبار التكامل المشترك:

وبتطبيق اختبار التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي (EXP) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، كما هو موضح في الجدول رقم (06) ، حيث تشير النتائج الى رفض فرض العدم و الذي يعني بعدم وجود أي متجه للتكامل المشترك ، و قبول الفرض البديل بوجود متجه تكامل مشترك واحد ، مما يعني أن المتغيرات ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطار لتقدير الآثار القصيرة و طويلة المدى بين الانفاق الحكومي (EXP) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

الجدول رقم (06): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب طريقة جوهانسن

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None *	0.317428	18.89439	15.41	20.04
At most 1	0.046419	2.091368	3.76	6.65

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value
None *	0.317428	16.80302	14.07	18.63
At most 1	0.046419	2.091368	3.76	6.65

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج 7 EViews

### 4- نتائج نموذج تصحيح الخطأ:

بعدا لتأكد من وجود التكامل المشترك تأتي الخطوة التالية و المتمثلة بتصميم نموذج متجه انحدار ذاتي وكانت نتائج نموذج تصحيح الخطأ كما هي مبينة في الجدول رقم (07).

وبالنظر إلى نتائج تقدير الجدول رقم (07) نجد:

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### 1-4 : مرونة الأجل الطويل:

إن مرونة الإنفاق الحكومي (EXP) معنوية و تقدر ب: -0.603406 ، إذ نستطيع من خلالها كتابة العلاقة بين الإنفاق الحكومي (EXP) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في المدى الطويل كما يلي:

$$\log CPI = 0.023873 + 0.603406 \log EXP$$

### 2-4 : معامل التصحيح في الأجل القصير:

إن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) معنوية و سالبة -0.830255 أي تقريبا 8.5% للوصول للتوازن في الأجل الطويل في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، و يتم تصحيحه بما يقارب ثلاث سنوات.

أما في معادلة الإنفاق الحكومي (EXP) فلا يوجد تصحيح لأن معامل تصحيح الإنفاق الحكومي (EXP) غير معنوية و موجبة تقدر ب: 0.076125.

### 3-4 : مرونة الأجل القصير:

و تتمثل في معلمات الفروق الأولى للمتغير التابع المبطن لفترة واحدة، نجد أن زيادة الإنفاق الحكومي (EXP) ب: 1% يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (المستوى العام للأسعار) ب: 0.15%.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VEC)

Cointegrating Eq:	CointEq1	
LOG_CPI(-1)	1.000000	
LOG_EXP(-1)	-0.603406 (0.03148) [-19.1653]	
C	0.023873	
Error Correction:	D(LOG_CPI)D(LOG_EXP)	
CointEq1	-0.830255 (0.21073) [-3.93983]	0.076125 (0.07599) [ 1.00177]
D(LOG_CPI(-1))	0.053285 (0.15874) [-0.33568]	0.057697 (0.05724) [-1.00796]
D(LOG_EXP(-1))	0.150441 (0.43243) [-0.34790]	0.198202 (0.15593) [ 1.27107]
C	0.049645 (0.03918) [ 1.26713]	0.057546 (0.01413) [ 4.07323]

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### 5- اختبار العلاقة السببية:

يوضح الجدول رقم (08) نتائج السببية بين المتغيرين محل الدراسة الإنفاق الحكومي (LEXP) و الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI).

تشير نتائج التقدير للعلاقة السببية في الأجل القصير في الجدول السابق أن F بلغت 7.14371 باحتمال قدره 0.0023، وعليه فإننا نقبل فرضية أن التغير في الإنفاق الحكومي (LEXP) يسبب حسب مفهوم جرانجر التغيرات الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI).

أما بالنسبة لنتيجة اختبار فرضية وجود علاقة سببية تنجح من الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) إلى الإنفاق الحكومي (LEXP)، فتشير نتائج التقدير إلى أن التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) لا يسبب تغيرات في الإنفاق الحكومي (LEXP)، حيث أن F بلغت 0.52131 باحتمال قدره 0.5978.

لذا فإننا نقبل فرضية أن زيادة الإنفاق الحكومي (LEXP) سبب في زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI) (المستوى العام للأسعار) في الجزائر، أي أنه توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تنطلق من الإنفاق الحكومي (LEXP) إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك (LCPI)، و عليه فإن الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر أدى إلى زياد معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

### الجدول رقم (08): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOG_EXP does not Granger Cause LOG_CPI	44	7.14371	0.0023
LOG_CPI does not Granger Cause LOG_EXP		0.52131	0.5978

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج Eviews 7

## الفصل الثالث : تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي و التضخم في الجزائر (1970-2015)

### خاتمة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطبيقي تقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2015، حيث تناولنا في المبحث الأول واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر وتبين أن الإنفاق الحكومي في تطور متواصل وهذا يرجع لعدة عوامل منها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، كما تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى صنفين رئيسيين وهما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أما في المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقنا إلى واقع التضخم في الجزائر والذي يظهر بعدة أنواع تؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التعريف بسياسة استهداف التضخم أي أن هدف السياسة النقدية هو التضخم، وكذلك أسباب تبني هذه السياسة وشروطها الأولية والعامة والانتقادات الموجهة لهذه السياسة.

كما تطرقنا أيضا إلى سياسة استهداف التضخم في الجزائر وتبين أن هناك معوقات لتطبيق هذه السياسة من بينها عدم توفر الشروط الأولية وأغلبية الشروط العامة وقلة البيانات وعدم دقتها.

ثم قمنا بتحليل تطور التضخم والرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث عرف معدل التضخم تذبذبا في تطوره خلال فترة الدراسة فتارة في زيادة وتارة أخرى في نقصان، لكن قيمة كانت دائما موجبة ما يعني تزايد الأسعار من سنة إلى أخرى، وقد بلغ ذروته في سنة 1992 أين فاق 30 % وقد يرجع ذلك إلى تحرير الأسعار. أما في المبحث الأخير فقد قمنا بتقدير أثر الإنفاق الحكومي على التضخم وذلك باستعمال الطرق القياسية والإحصائية وتوصلنا إلى أن:

- التغيير في الإنفاق الحكومي يسبب التغيرات الحاصلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- التغيير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك لا يسبب تغيرات في الإنفاق الحكومي.
- وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تنطلق من الإنفاق الحكومي إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أي زيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر يؤدي إلى زيادة معدل التضخم.

خاتمة

تطرق هذا البحث إلى دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي ومعدل التضخم في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى المفاهيم الخاصة بكل منهما ومختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، ودراسة العلاقة بينهما.

ونستنتج من البحث أن الاقتصاد الجزائري يعاني كغيره من الاقتصاديات النامية من اختلال مسار التنمية بالإضافة إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية لتوفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية، هذه الخصائص أثرت بشكل واضح على الاستقرار الاقتصادي وجعلته يخضع لتقلبات سوق النفط العالمي.

فالجزائر تعاني من ظاهرة التضخم والذي يلاحظ من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما أن ارتفاع أسعار النفط جعل الجزائر تتبع سياسة توسعية، ولكن من غير ترشيد للإنفاق الحكومي فهو لا يوجه للاستثمارات التي تعتبر حلقة مهمة في دفع عجلة الاقتصاد، كما تعاني الجزائر من اختلالات هيكلية يوجب عليها القيام بإصلاحها خصوصا من جانب السياسة النقدية والجهاز المصرفي، و عليه فإن زيادة الإنفاق الحكومي في الجزائر يتسبب في زيادة معدل التضخم اي ان الإنفاق الحكومي يؤثر في هذا الاخير و لا يتاثر به . و على ضوء ما جاء في هذه الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

#### نتائج الدراسة:

- يعد الإنفاق الحكومي من الأدوات المستعملة لتنشيط الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورات الاقتصادية.
- اختلف الاقتصاديون في تفسير ظاهرة التضخم وذلك لاختلاف ظروف حدوثه، والأسباب المؤدية إليه؛
- انتهجت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة انفاقية توسعية حيث ارتفع حجم الإنفاق الحكومي من سنة إلى أخرى طول فترة الدراسة.
- معظم شروط سياسة استهداف التضخم في الجزائر غير متوفرة، وخاصة أن البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية التامة في ممارسة مهامه.
- بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفرق الأول لها، كما أن تكاملها المشترك فتح المجال لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ VEC.

• توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإنفاق الحكومي إلى المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر. و هو ما يثبت صحة الفرضية الثانية

• أثبتت دراستنا عدم وجود علاقة سببية في اتجاهين بين الإنفاق الحكومي والتضخم، أي أن المستوى العام للأسعار لا يتسبب في الإنفاق الحكومي، وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى .

• دلت دراستنا أن سرعة تصحيح الخطأ في معادلة المستوى العام للأسعار معنوية وسالبة  $-0.830255$  أي تقريبا 8.5% من عدم التوازن في الأجل الطويل في المستوى العام للأسعار يتم تصحيحه في السنة سرعة تصحيح الخطأ في معادلة الإنفاق الحكومي منعدمة وذلك لكون معامل التصحيح غير معنوي وموجب إذ يقدر ب  $0.076125$ .

• من خلال دراستنا توصلنا إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي ب : 1% يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار ب : 0.15% و هو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة

• يعتبر مشكل المعطيات الإحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي، كما أن أغلب النماذج القياسية المطبقة ليست ذو جودة إحصائية عالية.

من خلال نتائج الدراسة يمكن وضع الاقتراحات الآتية :

#### الاقتراحات :

• ضبط معدلات نمو الإنفاق الحكومي في الجزائر بحيث تكون متوافقة مع الطاقة الإنتاجية والاستيعابية الوطنية من جهة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى.

• إن تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة المتاحة، وعدم ترك المجال لظهور الضغوط التضخمية، يتطلب إخضاع الإنفاق الحكومي لمعايير الجدوى الاستثمارية والاقتصادية.

• توجيه الإنفاق الحكومي إلى المشاريع الاستثمارية المربحة، والعمل على تمويل هذا الإنفاق الاستثماري عن طريق المدخلات الخاصة، وهذا للحيلولة دون توجيهها لتمويل الإنفاق الاستهلاكي المستثير للتضخم.

• وضع خطط وبرامج محكمة لمحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، باعتباره الجانب الأكبر لهدر الإنفاق الحكومي في الجزائر، والذي ساهم بشكل كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

• العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى كالزراعة والصناعة لتقليل المخاطر الداخلية والخارجية، خاصة وأن القطاع الزراعي هو المسئول عن ظاهرة التضخم

في الكثير من الدول النامية.

- مراجعة السياسة المالية والنقدية في الجزائر بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومي وبالضبط الاستهلاكي منه، وجعل العرض النقدي يتماشى مع العرض السلعي الحقيقي، وذلك لكبح جماح التضخم.
- الاهتمام أكثر بالمعطيات الشكلية والحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة والرشيطة.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتي تقوم بالتنبؤ بالظواهر الاقتصادية من خلال إنشاء مخابر خاصة والأخذ بنتائجها على محمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات حبر على ورق.

#### آفاق الدراسة :

في الأخير نستطيع القول ان هذه الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع ، و هي تفتح مجالا للبحث في بعض المواضيع الاخرى :

- دراسة قياسية لظاهرة الانفاق الحكومي في الجزائر .
- دراسة تحليلية قياسية لمعدلات التضخم .

# قائمة المراجع

أولاً: الكتب.

- 1- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيقية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 2- حسن كريم حمزة، العولمة والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011.
- 3- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
- 4- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
- 5- سام ويلسون بول إيه، ذي نوردهاوس ويليام، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006.
- 6- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، همان، الأردن، 2010.
- 7- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة "مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
- 8- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 9- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.
- 10- عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 11- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- 12- علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 13- فاطمة السويسي، المالية العامة "موازنة ضرائب"، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005.
- 14- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار الكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- 15- محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- 16- محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك، النقود والبنوك، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الطبعة الأولى، صنعاء اليمن، 2009.
- 17- موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية "دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبية"، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
- ثانيا: المذكرات.
- 18- العيفة لويزة، العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في الجزائر (1994-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2013.
- 19- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف "دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
- 20- دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.
- 21- دليلة عامر، تقييم دور البنك المركزي في معالجة التضخم "دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 2009 إلى 2014"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.
- 22- زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014.
- 23- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم لتسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.
- 24- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث السياسة النقدية "دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2005.
- 25- عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية "دراسة حالة الجزائر 1990-2009"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

26- عوايشية بلال، ناصر فاطمة الزهراء، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة "دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2016.

27- مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر ( 1988-2012) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015.

28- موقاري حورية، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة، الجزائر، 2015.

#### ثالثا: المجلات.

29- العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 005، الجزائر، 2016.

30- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجزائر، 2008.

31- رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة لتجارب البلدان النامية في السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، العراق.

32- شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، الإمارات العربية، 2014.

#### رابعا: التقارير والقوانين.

33- المادة (24) من القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

34- المادة (35) من القانون 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

#### خامسا: المواقع الالكترونية.

35- الديوان الوطني للإحصاءات على الموقع: <http://www.ons.dz>

36- وزارة المالية على الموقع: <http://www.dgpp.mF.gpv.dz>